كلية : الاداب

القسم او الفرع : علم الاجتماع

المرحلة : الثانية

استاذ المادة : م. محمد صالح جسام

اسم المادة باللغة العربية : علم الاجتماع الاقتصادي

اسم المادة باللغة الانكليزية : Economical Sociology

عنوان المحاضرة الاولى باللغة العربية : التعريف بعلم الاجتماع الاقتصادي واهميته

عنوان المحاضرة الاولى باللغة الانكليزية : Introducing economic sociology and its importance

محتوى المحاضرة الاولى :

ماهية علم الاجتماع الاقتصادي

اهمية علم الاجتماع الاقتصادي

ماهية علم الاجتماع الاقتصادي :

يختلف علم الاجتماع الاقتصادي بمفهومه ومادته العلمية ونظرياته واهدافه عن كل من علم الاجتماع وعلم الاقتصاد .فعلم الاجتماع الاقتصادي ليس هو الاجتماع ولا هو الاقتصاد وانما هو موضوع يجمع بين الافكار والمفاهيم والنظريات والتحليلات الاجتماعية والاقتصادية في آن واحد .فهو يفسر الظواهر والتفاعلات الاجتماعية تفسيرا اقتصاديا. ومن جهة أخرى يفسر السلوك الاقتصادي وما ينطوي عليه من دوافع واغراض ومظاهر وتفاعلات وعمليات تفسيرا اجتماعيا. لذا يحتل علم الاجتماع الاقتصادي مركزا وسيطا بين الاجتماع والاقتصاد، ذلك انه من خلال هذا المركز يستطيع النظر الى الظواهر والتفاعلات الاجتماعية نظرة اقتصادية ويستطيع النظر الى الظواهر والتفاعلات الاقتصادية نظرة اجتماعية ، فالسلوك الاقتصادي كما يخبرنا باريتو غالبا ما يتأثر بالافكار والمعتقدات اللاعقلانية واللا منطقية والاحاسيس والنزوات والحب والكراهية والعادات والتقاليد والفلكلور والتعصب والتحيز...الخ ، .كما ان السلوك الاجتماعي ما ينطوي عليه من عمليات وتفاعلات وظواهر غالبا ما يرتكز على اسس وقواعد اقتصادية ومادية كما يخبرنا ماركس .لذا لا نستطيع فصل الظواهر الاجتماعية عن الظواهر الاقتصادية .وعلم الاجتماع الاقتصادي هو العلم الذي يدرس هذه الظواهر ويربط بينها ويحلل جوانبها ويفسر كوامنها وملابساتها تفسيرا علميا وموضوعياً .

هناك ثلاثة تعاريف مهمة لعلم الاجتماع الاقتصادي اهمها تعريف ماكس فير الذي ينص انه العلم الذي يدرس الجذور والخلفيات الاجتماعية للظواهر الاقتصادية ويدرس نتائج وانعكاسات الظواهر الاقتصادية على المجتمع والبناء الاجتماعي . اما التعريف الثاني لعلم الاجتماع الاقتصادي فهو تعريف البروفسور يوجين شنايدر الذي ينص على انه العلم الذي يدرس المؤسسات والنظم الاقتصادية كالمصانع والمزارع والتعاونيات الانتاجية والاستهلاكية والمصارف وشركات التأمين والمخازن التجارية دراسة اجتماعية علمية .. واخيرا يعرف هانزكيرث وسي رايت ملز علم الاجتماع الاقتصادي بالعلم الذي يدرس العلاقة المتفاعلة بين المؤسسات الاقتصادية وبقية المؤسسات البنيوية التي يتكون منها المجتمع كالمؤسسات الدينية والمؤسسات العسكرية والمؤسسات العائلية والمؤسسات السياسية ...الخ

على سبيل المثال لا الحصر فأن الدراسة الاجتماعية للمصنع هي من اختصاص علم الاجتماع الاقتصادي ، ذلك الموضوع الذي لا يدرس المصنع كمنظمة انتاجية فحسب بل يدرسه كمنظمة اجتماعية ايضا، والدراسة الاجتماعية للمصنع تتطلب من العالم الاجتماعي الاقتصادي فحص وتحليل بناء المصنع ووظائفه وعلاقاته الانسانية الداخلية والخارجية وانظمة السلطة والمنزلة الموجودة فيه . .

واخيرا عرف كيرث وملز علم الاجتماع الاقتصادي بالعلم الذي يدرس العلاقة المنطقية والجدلية بين المؤسسات الاقتصادية وبقية المؤسسات الاجتماعية كالمؤسسات الدينية والسياسية والعسكرية والعائلية والتربوية .، وهذه العلاقة يمكن مشاهدتها من خلال قياس التغييرات التي تطرأ على المؤسسات البنيوية والناجمة عن تغيير مخطط او تلقائي يطرأ على احدها. فاي تغيير يطرأ مثلا على المؤسسات الاقتصادية كتحويل النظام الاقتصادي من نظام زراعي الى نظام صناعي مثلا لابد ان يؤثر في بقية المؤسسات اذ يحولها من نمط الى نمط

المجتمع والاقتصاد

ان البنية الاقتصـادية في المجتمع بكافة مؤسساتها وتراكيبها وادوارها الوظيفية واحكامها ونظمها تتحول من نمط لآخر بمرور الزمن .لكن تغيير البنية الاقتصادية لا بد ان يؤثر في كافة قطاعات المجتمع كما وضحنا ذلك قبل قليل، كما يؤثـر ايضـا فـي عادات وتقاليد المجتمع وفي اسلوب وطراز حياته وفي تركيبه السكاني والعمـري وفـي استقراره الجغرافي ونوعية سكانه، أي درجة كفاءته وتدريبه وقابليته في استثمار معطيات البيئة الطبيعية والاجتماعية لصالحه.زد على ذلـك ان تغيير العلاقات الاجتماعية لقوى الانتاج مهما تكن القطاعات الاقتصادية التـي تكتنفها تؤثر تأثيرا مباشرا في سلوكية وعلاقات الافراد ليس في المؤسسات الاقتصادية فحسب بل في جميع مؤسسات المجتمع .لكن هذا لا يعني بان تغير نمـط العلاقات الاجتماعية في آية مؤسسة بنيوية اخرى لا يترك آثاره وانعكاساته الواضـحة علـى المؤسسات الاقتصادية للمجتمع وهذا يدل بالضرورة على ان مؤسسات وتراكيب المجتمع مترابطة ومكملة الواحدة للاخرى .

اهداف علم الاجتماع الاقتصادي

يهـدف علـم الاجـتماع الاقتصـادي بمجاليه النظري (Pure) والتطبيقي (Applied) الـى تحقيق العديد من الاهداف الطموحة التي لا تخدم الفرد والجماعة والمجتمع فحسب بل تخدم الاختصاص ذاته من حيث تنميته وتطويره وزيادة كفاءته في تفسير ظواهر وملابسات الاجتماع الاقتصادي، وتخدم كذلك حقل علم الاجتماع الواسـع الـذي تفـرع مـنـه علم الاجتماع الاقتصادي. اما الاهداف الاساسية لعلم الاجتماع الاقتصادي فيمكن تحديدها بالنقاط التالية :

1)) يهدف علم الاجتماع الاقتصادي النظري الى زيادة وتنمية حقل معرفته من خلال الابحاث والدراسات العلمية التي يقوم بها والتي تعتبر اضافات علمية لتطوير المعرفة

في هذا الاختصاص المهم. ، علما بأن تنمية حقل هذا العلم يمكنـه مـن تفسير الظواهر والتفاعلات والتصيرات والملابسات الخاصة بالاجتماع الاقتصادي تفسيرا واضحا ودقيقا .

2)) يهدف علم الاجتماع الاقتصادي التطبيقي الى استعمال مباديء ونظريات الاجـتماع الاقتصـادي فـي حل المشكلات والملابسات التي يعاني منها المجـتمع .ذلـك ان الاجـتماع الاقتصادي التطبيقي يمكن ان يشارك في القضاء على مشكلة الاستهلاك المظهري وارتفاع الاسعار وهبوط الانتاجية كمـا ونوعـا والاضرابات العمالية والكساد الاقتصادي والبطالة...الخ.كما يمكن ان يشارك الاجتماع الاقتصادي التطبيقي في تهيئة القاعدة الحضارية والمناخ الاجتماعـي الايجابـي للتصنيع والتنمية الاقتصادية، اضافة الى معالجـته لشـرور التصنيع والتحضر والتحديث الشامل من خلال تحقيق الموازنة بين التغير في العامل المادي والعامل القيمي والمثالي .

3)) تثبيت الحدود العلمية بين علم الاجتماع الاقتصادي وفروع وتخصصات علـم الاجـتماع الاخرى من جهة وبين علم الاجتماع الاقتصادي والعلوم الاجتماعيـة الأخـرى كعلـم الاقتصـاد وعلـم النفس والتاريخ والفلسفة والانثروبولوجيا الاجتماعية وعلـم المنطق والجغرافية...الخ من جهة اخـرى، علما بان تثبيت الحدود العلمية بين علم الاجتماع الاقتصادي وبقية العلـوم الاخرى يساعد على تعميق استقلالية الاجتماع الاقتصادي وارتفاع سمعته العلمـية وقابليـتـه علـى اجـراء الدراسات النظرية والتطبيقية المتخصصـة التـي مـن شـأنها ان تضيف الى المعرفة البشرية وتطور مجالاتها في ضروب شتى .

4)) زيادة عدد الاساتذة والعلماء والباحثين والمتخصصين في حقل علم الاجتماع الاقتصـادي .وهـذا يـتم من خلال استحداث الاقسام العلمية والكورسات الدراسية في هذا الاختصاص وتنمية البحوث والدراسات العلمية واحترام الاختصـاص ومنح الجوائز

والمكافآت للاشخاص الذين يبرزون في هذا الحقل العلمي من خلال المحاضرات التي يلقونها على طلبة العلم او الابحاث والدراسات التي ينشرونها على شكل مؤلفات او دراسات منشورة في المجالات العلمية المتخصصة، اضافة الى استحداث الزمالات الدراسية والبعثات العلمية في هذا الاختصاص .

5)) فهم واستيعاب الاسس والقواعد الاجتماعية والنفسية للسلوك الاقتصادي مع معرفة الاثار الاجتماعية الناجمة عن الظواهر الاقتصادية التي يشهدها المجتمع كالتحضر والتصنيع والتنمية والتضخم والانكماش والبطالة وارتفاع الاسعار والكساد الاقتصادي والمضاربات المالية...الخ ،اضافة الى معرفة وتحليل دور العوامل الاقتصادية والمادية في السلوك والعلاقات والقيم الاجتماعية .

6)) تنمية منهجية علم الاجتماع الاقتصادي، هذه المنهجية التي تمكن باحثيه واساتذته من جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها وتنظيمها وتنظيرها بطريقة تساعد على فهم وتفسير ظواهر وملابسات العلم الموضوعية منها والذاتية. والمنهجية التي يمكن ان يستخدمها علماء الاجتماع الاقتصادي في جمع الحقائق والمعلومات هي منهجية تزاوج بين الاسلوب التاريخي والاسلوب المقارن والاسلوب الميداني او منهجية تزاوج بين الاسلوب التاريخي والاسلوب التجريبي واسلوب المشاهدة او المشاهدة بالمشاركة علما بان طبيعة موضوع الدراسة والبحث هي التي تحدد نوعية المنهجية التي يستخدمها الباحث او العالم في الدراسة التي يقوم بها .

7)) تحديد مضامين وابعاد علم الاجتماع الاقتصادي. وهذه تنطوي على اهم الموضوعات التي يمكن ان يدرسها ويتخصص بها علماء الاجتماع الاقتصادي كالعلاقة بين علم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاقتصاد، مناهج وطرق علم الاجتماع الاقتصادي ،دور العوامل الاجتماعية في نظرية القيمة ونظرية الانتاج والتوزيع، نظرية النقود والاستخدام والتوفير والاستثمار وعلاقتها بالمرحلة الحضارية التاريخية التي يمر بها المجتمع.

مشكلات علـم الاجـتماع الاقتصادي :

كأي فرع من فروع علم الاجتماع يعاني من الكثير من المشكلات والتحديات التي تحول دون نجاحه في تحقيق اهدافه ، ومشكلات علم الاجتماع الاقتصادي تتأتى من طبيعة العلم ودرجة نضوجه ونموه ومن نظرة وتقييم المجتمع له لاسيما الهيئات والدوائـر العلمـية المسؤولة .كمـا تتأتى المشكلات من واقع المجتمع وظروفه وملابسـاته والاخطار والتحديات التي يتعرض لا وقدرة الافراد والجماعات على مواجهـتها وتذليلها . امـا المشكلات الاساسية التي يعاني منها علم الاجتماع الاقتصادي فيمكن تحديدها بالنقاط التالية :

1-- صعوبة الفصـل وتحديد اوجه الشبه والاختلاف بين علم الاجتماع وعلم الاجـتماع الاقتصـادي من جهة ،وبين علم الاجتماع الاقتصادي وفروع وتخصصات علم الاجتماع كعلم الاجتماع الصناعي وعلم اجتماع التخطيط والتنمية وعلم الاجتماع السياسي وعلم اجتماع المعرفة وعلم اجتماع الفراغ وعلم الاجتماع الحضري وعلم الاجتماع الريفي...الخ من جهة أخرى .

2-- قلـة الاسـاتذة والعلمـاء والمتخصصين والباحثين في حقل علم الاجتماع الاقتصـادي نظرا لحداثة الموضوع وعدم بلورته وشيوعه وكثرة العقبات التـي تجابهه علما بان أكثر المتخصصين في الاجتماع الاقتصادي هم اما اجتماعيون او اقتصاديون .

3-- عدم استقرار ونضوج وبلورة موضوعات علم الاجتماع الاقتصادي وذلك لتداخلا وتشابكها مع موضوعات علم الاجتماع وعلم الاقتصاد .

4-- قلـة الدراسات النظرية والتطبيقية في حقل علم الاجتماع الاقتصادي، وهذا ناجم عن عدة عوامل في مقدمتها حداثة الموضوع وعدم تكامله وقلة عدد اساتذته وباحثيه وعدم وضوح مناهجه واساليبه الدراسية.اما واقع الدراسات التطبيقية لعلـم الاجـتماع الاقتصادي فهو في بداية الطريق وذلك لندرة الدراسـات الـنظرية فـي هـذا الاختصـاص وصعوبة تطبيق النظرية على الواقع، اضافة الى المشكلات التي ترافق فرق العمل

المشتقة من عدة اختصاصات كالاقتصاد والادارة والقانون وعلم النفس وعلم الاجتماع والاحصاء...الخ هذه الفرق التي تريد استعمال نظريات الاجتماع الاقتصادي في حل مشكلة يعاني منها الافراد كارتفاع الاسعار والتوازن العائلة ومواردها الاقتصادية والاضرابات العمالية والبطالة والكساد الاقتصادي والاحتكار والاكتناز ...الخ .

5-- حساسية الموضوعات التي يدرسها علم الاجتماع الاقتصادي كالاستهلاك المظهري وهبوط الانتاجية والمشكلات الصناعية والتوفير...الخ ،لا تشجع الباحثين والمتخصصين في هذا الموضوع على اجراء الدراسات والبحوث التي من شأنها ان تنمي الاختصاص وتزيد من قابليته على تفسير الظواهر والملابسات ..

كلية : الاداب

القسم او الفرع : علم الاجتماع

المرحلة : الثانية

استاذ المادة : م. محمد صالح جسام

اسم المادة باللغة العربية : علم الاجتماع الاقتصادي

اسم المادة باللغة الانكليزية : Economical Sociology

عنوان المحاضرة الثانية باللغة العربية : علم الاجتماع الاقتصاد وعلم الاقتصاد

عنوان المحاضرة الثانية باللغة الانكليزية : Economics Sociology and Economics

محتوى المحاضرة الثانية :

الفوارق بين العلمين

نقاط الالتقاء

الاختلافات بين العلمين

الفوارق بين علم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاجتماع :

.ان الفوارق الاساسية بين علم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاجتماع يمكن درجها بثلاث نقاط جوهرية هي :

١. يهم علم الاجتماع الاقتصادي بدراسة المؤسسات الاقتصادية كالمصنع والمزرعة والشركة والمصرف...الخ دراسة اجتماعية تتطرق الى بني ووظائف هذه المؤسسات والعلاقات الاجتماعية الموجودة فيا ونظام السلطة والمنزلة الذي تعتمده المؤسسات .بينما يدرس علم الاجتماع كافة مؤسسات المجتمع كالمؤسسات الدينية والاقتصادية والسياسية والتربوية والعسكرية دراسة والعائلية دراسة اجتماعية تتطرق الى البني والوظائف والعلاقات ونظامى المنزلة والسلطة

2. ان مجال علم الاجتماع اوسع من مجال علم الاجتماع الاقتصادي، فعلم الاجتماع يدرس المجتمع برمته ويدرس علاقة الفرد بالجماعة وعلاقة الجماعة بالمجتمع ويدرس مظاهر السكون والداينميكية ويدرس العادات والتقاليد والقيم وعلاقتها بطبيعة النظام الاجتماعي الذي توجد فيه علم الاجتماع الاقتصادي فيدرس فقط الجذور الاجتماعية للظاهرة الاقتصادية وأثر الظاهرة الاقتصادية في البناء الاجتماعي.كما يدرس المؤسسات الاقتصادية بالمؤسسات البنيوية الاخرى من ناحية الفعل ورد . اما علاقة الفعل بين هذه المؤسسات لاسيما عندما يعتبر علم الاجتماع الاقتصادي المؤسسات الاقتصادية العامل المستقل او الاساس ويعتبر المؤسسات الاخرى عوامل مساعدة تتأثر بالعامل الاقتصادي .

3. ان علم الاجتماع أقدم تاريخيا من ناحية التأسيس والتكوين من علم الاجتماع الاقتصادي فقد ظهر علم الاجتماع في القرن الخامس عشر عندما الف ابن خلدون كتابه المقدمة الذي يعتبر من المؤلفات الاساسية في علم الاجتماع. كما انفصل علم الاجتماع عن العلوم الاجتماعية الاخرى كالتاريخ والفلسفة والجغرافية والانثروبولوجيا وعلم المنطق وحصل على الاستقلالية والمكانة العلمية المرموقة في القرن الثامن والتاسع عشر عندما دأب كل من اوكست كونت وهربرت سبنسر على فصل علم الاجتماع عن العلوم الاجتماعية الاخرى وتطوير منهجيته العلمية وتحويله الى اختصاص موضوعي يهتم بدراسة الجوانب السلوكية والمؤسسية . .اما علم الاجتماع الاقتصادي فقد ظهر في النصف الاول من القرن العشرين وذلك بعد تعقد وتشابك الحياتين الاجتماعية والاقتصادية وبعد تأثر الظواهر الاقتصادية بالعوامل الاجتماعية وتأثر الظواهر الاجتماعية بالعوامل الاقتصادية والمادية، علما بان القدم التاريخي لعلم الاجتماع بالنسبة لعلم الاجتماع الاقتصادي يجعل العلم الاول اكثر نضوجا ونموا من العلم الثاني وذا قابلية غير محدودة في تفسير الظواهر الاجتماعية والسلوكية .

نقاط الالتقاء بين العلمين :

اما اوجه الشبه بين علم الاجتماع وعلم الاجتماع الاقتصادي فيمكن تحديدها بثلاث نقاط اساسية هي :

1)) ان كلا من علم الاجتماع وعلم الاجتماع الاقتصادي يستعملان نفس المفاهيم والمصطلحات العلمية كالسلطة والقوة والدور والمؤسسة والوظيفة والبناء والنظام والتغير والنمو والتقدم والمنزلة والتوازن وعدم التوازن والتعاون والمنافسة والعلاقة والسلوك والجماعة الرسمية والجماعة غير الرسمية... الخ كما يعتمد العلمان على نظريات وقوانين اجتماعية واقتصادية متشابهة فعلم الاجتماع يستعمل نظرية الدور في تفسير السلوك الاقتصادي والاجتماعي للعامل وعلم الاجتماع الاقتصادي يستعمل نفس

النظرية فـي دراسة الموازنة بين الواجبات والحقوق الاقتصادية للعامل واثرها في مستوى الانتاجية وتحقيق العلاقات الانسانية السليمة بين العمال والادارة الصناعية.

2)) يستعمل علـم الاجتماع وعلم الاجتماع الاقتصادي نفس المناهج الدراسية والعلمية في جمع الحقائق والمعلومات الخاصة باختصاصيهما .فكلا العلمين يستعملان الطريقة التأريخية وطريقة المقارنة والطريقة التجريبية وطريقة المشاهدة والمشاهدة بالمشاركة وطريقة المسح الميداني في جمع المعلومات وتصنيفها وتنظيرها وتفسير الظواهر والمشاهدات من خلالها .

3)) قد يدرس العالم الاجتماعي بعض الموضوعات التي يهتم بها علم الاجتماع الاقتصـادي كدراسته ل دور التخصص وتقسيم العمل الاسري في المستوى المعاشي للعائلـة او دراسته لدور العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية في طبيعة الاستهلاك او الانتاج . وقد يدرس المختصص بعلم الاجتماع الاقتصادي بعض الموضوعات التي يهتم بها علم الاجتماع كدراسة دور التصنيع في استقرار العائلـة أو دراسة اثر عمل المرأة خارج البيت في منزلتها الاجتماعية، اذن يتشابه العلمان في الموضوعات الدراسية التي يدرسانها ويهتمان بها.

امـا اهمـيـة كـل علم للعلم الآخر ،فلا يمكن اغفالها في مثل هذه الدراسة التحليلية. فعلم الاجتماع يعطي ويأخذ من علم الاجتماع الاقتصادي ،والعلم الاخير هو ايضـا يعـطـي ويـأخذ من علم الاجتماع، لذا فالعلاقة بين العلمين هي متماسكة بحيث لا يستطيع أي علم الاستغناء عن العلم الآخر.دعنا ندرس مضامين وابعـاد مثل هذه العلاقة الوطيدة بين هذين العلمين.ان علم الاجتماع مثلا يمد علم الاجتماع الاقتصادي بكافة الحقائق والمعلومات التي تفسر ظاهرة التباطؤ في العمل او ظاهـرة هـبوط وتدني الانتاجية .وهذه الحقائق والمعلومات قد تدور حول طبيعة القيم والمقاييس التي يعتقد بها العمال، الظروف الاجتماعية التي يعيشها العمال، طبـيعة العلاقـة الاجتماعـية التي تربط

العمال بارباب العمل او بالادارة الصناعية، الوعي الثقافي والسياسي عند العمال ،المشكلات الانسانية التي يواجهها العمـال داخـل وخـارج العمل، تعليم وتدريب العمال على العمل الذي يؤدونه في المؤسسـة الانتاجية، قوانيـن العمـل التـي يخضـع لها العمال...الخ.ان مثل هذه المعلومـات التي يعطيها العالم الاجتماعي الى علم الاجتماع الاقتصادي تمكن العلم الاخير من تفسير ظاهرة هبوط الانتاجية .

.

امـا اهمية علم الاجتماع الاقتصادي لعلم الاجتماع فتكمن بما يرفده علم الاجـتماع الاقتصـادي من حقائق ومعلومات مهمة الى عالم الاجتماع تساعده في تفسير وفهم الموضوعات التي يبحثها ويتخصص بها،فعلم الاجتماع الاقتصادي مثلا يساعد علـم الاجتماع في معرفة الدوافع الحقيقية للسلوك الاجتماعي عند الافراد والجماعـات .فعـندما لا يهتم الموظف باداء عمله بصورة جيدة ولا يلتزم باوقات الـدوام المحدـدة لـه ولا يحترم مديره المسؤول عنه في الدائرة ولا يكون العلاقة الجيدة مع بقية العاملين في المؤسسة الادارية، فان الانماط السلبية لممارساته هذه قد تكـون متأتية من قلة الراتب الذي يتقاضاه الموظف وانعدام المكافآت المادية التي يحصـل عليها من المسؤولين ،لذا نستطيع تغيير الانماط السلوكية السلبية هذه عند الموظـف من خلال زيادة راتبه ومنحه المكافآت المادية بين فترة واخرى والترفيه عـن احوالـه الاقتصادية. ذلك ان مثل هذه الاجراءات الاقتصادية ،لا بد ان تؤدي دورهـا الفـاعـل فـي شد الموظف الى العمل الذي يؤديه والتزامه بالدوام المحدد واحـترامه لمـديـره وتكوين العلاقات المهنية والاجتماعية الحسنة مع بقية العاملين وقـيـامـه بـالعمل المطلوب منه على احسن صورة ممكنة .اذن علم الاجتماع الاقتصـــادي يمكن العالم الاجتماعي من فهم بعض اسباب سلوك الانسان كالموظف مثلا، هذه الاسباب التـي قـد ترجع الى متغيرات مادية يمكن ان يضعها العالم الاجتماعي في الحسبان عند دراسته للسلوك العام. وبعد فهم حقيقة الاسباب يستطيع معالجـتها والمعالجـة تضـمن تكيف الانسان لوسطه الاجتماعي وتقوية علاقاته الانسانية بالاخرين وتحويله الى كائن فاعل ومنتج تستفيد منه المؤسسة والمجتمع على حد سواء.

الاختلافات بين علم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاقتصاد :

.ان اوجه الاختلاف بين علم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاقتصاد يمكن تحديدها بثلاث نقاط جوهرية هي كالاتي:

1// ان علم الاجتماع الاقتصادي هو العلم الذي يدرس الخلفية الاجتماعية للظاهرة الاقتصادية كالانتاج مثلا، ويدرس في ذات الوقت نتائج الظاهرة الاقتصادية على المجتمع .اما علم الاقتصاد فيدرس الظاهرة الاقتصادية كالانتاج والتوزيع والاستهلاك دراسة اقتصادية صرفة مجردة عن خلفيتها وآثارها الاجتماعية على الفرد والجماعة والمجتمع. فعلم الاقتصاد عند دراسته للانتاج يدرس علاقة عنصر الطبيعة بعنصري رأس المال والعمل ويدرس المدخلات والمخرجات المادية للانتاج، اضافة الى اهتمامه بالعلاقة بين مستوى السعر وعمليات الانتاج .فكلما كان سعر البضاعة المنتجة عاليا، كلما كان الانتاج كبيرا،وكلما كان سعر البضاعة واطئا، كلما كان الانتاج صغيرا .بينما يهتم علم الاجتماع الاقتصادي بالخلفية الاجتماعية للانتاج الاقتصادي واثر الاخير على البناء الاجتماعي .

2// ان علم الاقتصاد اقدم تاريخيا من علم الاجتماع الاقتصادي ،فعلم الاقتصاد قد ظهر منذ القرن السادس عشر واخذ ينضج ويتكامل خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر لاسيما بعد حركة عصر النهضة واحياء العلوم القديمة والاكتشافات الجغرافية والثورات الزراعية والصناعية التي اجتاحت اوربا في تلك الفترات

اما علم الاجتماع الاقتصادي فقد ظهر كما بينا في المبحث السابق خلال النصف الاول من القرن العشرين .ولما كان علم الاقتصاد اقدم تاريخيا من علم الاجتماع الاقتصادي، فان مادته تكون اكثر بلورة ونضوجا من مادة علم الاجتماع الاقتصادي.زد على ذلك ،قدرة علم الاقتصاد على تفسير كافة الظواهر والملابسات المتعلقة بحقله

الدراسي،بينما لا يزال علم الاجتماع الاقتصادي علما فتيا وغير قادر على تفسير وتحليل كافة الظواهر والعمليات الخاصة بحلقه الدراسي والعلمي .

3 //ينقسم علم الاقتصاد نتيجة لقدمه التاريخي وبلورة وتكامل موضوعاته الى حقلين اساسيين هما الاقتصاد النظري والاقتصاد التطبيقي النظري يهتم باكتشاف نظريات وقوانين اقتصادية جديدة تساعد على تراكم المعرفة الاقتصادية الصرفة، بينما يهتم علم الاقتصاد التطبيقي باستعمال النظرية الاقتصادية في حل مشكلة اقتصادية قائمة يعاني منها الانسان والمجتمع على حد سواء ،لكن حقل علم الاجتماع الاقتصادي بسبب حداثة الموضوع وعدم تكامل نظرياته وقوانينه العلمية يتعلق بالجانب النظري فقط. اما الجانب التطبيقي فضعيف ولم ينم ويتطور بعد. وبالرغم من اوجه الاختلاف بين العلمين ،فان هناك ثمة اوجه شبه كثيرة بينهما اهمها ما يلي:

1 // يستعمل علم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاقتصاد نف المصطلحات والمفاهيم العلمية في معظم النظريات والقوانين التي يهتمان بها. فكلا العلمين يستعملان مفاهيم الانتاج والتوزيع والاستهلاك والقيمة والمنفعة والعرض والطلب والتنظيم والربح والنقود والتجارة الدولية والتوفير والاستثمار والاستخدام ومعدل دخل الفرد والمستوى المعاشي والدخل القومي الاجمالي ... الخ ومن هذه المصطلحات والمفاهيم ،يبني المختصون في علمي الاجتماع الاقتصادي والاقتصاد الفرضيات والنظريات والقوانين المتعلقة بالاختصاصين .

2 // يستعمل علم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاقتصاد نفس الطرق المنهجية في جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها وتنظيرها. والطرق المنهجية التي يستعملها العلمان المختصان هي الطريقة التاريخية وطريقة المقارنة والمشاهدة وطريقة المسح الميداني .ولو لا هذه الطرق المنهجية والبحثية لما استطاع العلمان الظهور والنمو والتطور عبر العصور والحقب التاريخية المختلفة. ان طريقة المسح الميداني التي يعتمدها العلمان في الدراسة والبحث تملي عليهما اتباع سبع مراحل اساسية هي :

1)) تحديد موضوع او مشكلة البحث .

2)) تصميم العينة الاحصائية ..

3)). تصميم الاستمارة الاستبيانية.

4))اجراء المقابلات الميدانية بنوعيها الرسمي وغير الرسمي .

5))- تبويب البيانات الميدانية .

6)) التحليل الاحصائي

7)) . كتابة التقرير او البحث او الاطروحة

هناك تشابه كبير بين موضوعات علم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاقتصاد. فكلا الاختصاصين يدرسان الاستهلاك المظهري والمستوى المعاشي والتوفير والاستثمار والانتاج والتوزيع والتجارة الداخلية والخارجية والعمل والاجور... الخ ولكن من زوايا مختلفة، فعلم الاجتماع الاقتصادي عند دراسته للاستثمار، لا يدرس فقط توسيع الطاقة الانتاجية من خلال استخدام وحدات بل يدرس ايضا عنصر رأس المال او عنصر العمل كما يفعل علم الاقتصاد بل يدرس ايضا العوامل الاجتماعية المساعدة على الاستثمار كتوفر الهدوء السياسي ووجود القيم الايجابية المشجعة على الانتاج وزيادة الطلب على البضاعة نتيجة لتزايد السكان ...الخ .كذلك يدرس نتائج الاستثمار على المجتمع والتي تتجسد في تسريع عملية التحول الاجتماعي وتوفر البضاعة في الاسواق وهبوط اسعارها وزيادة الاقبال عليها وانتشار الرفاهية المادية والاجتماعية في المجتمع وبلورة التربية والتعليم وتأسيس الخدمات الاجتماعية على اختلاف انواعها وتخصصاتها كخدمة الفرد وخدمة الجماعة وتنظيم المجتمع ...الخ .

اما عملية الاخذ والعطاء والتبادل المشترك بين علم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاقتصاد فينبغي ان ندرسها في هذا المبحث .ان علم الاجتماع الاقتصادي يأخذ من علم الاقتصاد مثلما يعطي له، وكذلك علم الاقتصاد يأخذ من علم الاجتماع الاقتصادي مثلما

يعطي له. فعلم الاجتماع الاقتصادي يساعد علم الاقتصاد على معرفة الجذور الاجتماعية للظواهر والعمليات الاقتصادية التي يتخصص بها العالم الاقتصـادي وفـي ذات الوقت يزود العالم الاقتصادي بمعلومات مسببة عن الآثار الاجتماعـية القريبة والبعيدة لكافة الظواهر والتصيرات الاقتصادية والمادية التي يشهدها المجـتمع، فالعـالم الاجتماعي الاقتصادي يستطيع تزويد علم الاقتصاد بمعلومـات مهمـة عن التصنيع عندما يريد العلم الاخير دراسة التصنيع كظاهرة يشهدها المجتمع. فالعالم الاجتماعي الاقتصادي يستطيع توضيح الجذور الاجتماعية للتصنيع التـي تمتد الى النظام السياسي القائم في المجتمع والخلفية التاريخية والحضـارية للنظام الاجتماعي وطبيعة القيم والمقاييس التي يحملها ابناء المجتمع عن التصنيع ،واعتماد او عدم اعتماد نظام تقسيم العمل وانتشار التربية والتعليم بين الافـراد والجماعـات ومـدى تحرر المرأة ومشاركتها للرجل في المهام الانتاجية والمجتمعية ،كمـا يستطيع العالم تحديد الآثار الاجتماعية الايجابية والسلبية للتصنيع لكـي يفهمها الاقتصادي ويتصرف بموجب مظاهرها ومساراتها.ذلك ان معظـم النـتائج الماديـة للتصنيع هي نتائج ايجابية، بينما معظم النتائج الاجتماعية والقيمية للتصنيع هي نتائج سلبية كما يخبرنا علماء الاجتماع الصناعي امـا اهمية علم الاقتصاد لعلم الاجتماع الاقتصادي فتكمن بما يمنحه علم الاقتصـاد مـن حقـائق ومعلومات تفصيلية عن آلية النظام الاقتصادي ومكوناتها ووظائفها الاساسية والقوى والمتغيرات المادية المؤثرة فيها.ان علم الاقتصاد يزود علـم الاجتماع الاقتصادي بحقائق مهمة عن نظرية القيمة ونظرية الانتاج ونظرية التوزيع ونظـرية النقود والتوفير والاستثمار،تلك النظريات التي تساعد العالم الاجتماعـي الاقتصـادي فـي فـهـم الواقع الاقتصادي وادراك مكونـاته ومظاهره

كلية : الاداب

القسم او الفرع : علم الاجتماع

المرحلة : الثانية

استاذ المادة : م. محمد صالح جسام

اسم المادة باللغة العربية : علم الاجتماع الاقتصادي

اسم المادة باللغة الانكليزية : Economical Sociology

عنوان المحاضرة الثالثة باللغة العربية : فيبر وروستو والنو الاجتماعي

عنوان المحاضرة الثالثة باللغة الانكليزية :

محتوى المحاضرة الثالثة :

فيبر وعلم الاجتماع الاقتصدي

روستو ومراحل النمو

يعرف ماكس فيبر وأيميل دوركايم علم الاجتماع الاقتصادي بأنه المنظور السوسيولوجي للظاهرة الاقتصادية.

(أي النظرة السوسيولوجية لأنماط التفاعل الاجتماعي والجماعات والبناء الاجتماعي والضبط الاجتماعي والشبكات الاجتماعية والأدوار الاجتماعية التي تحتوي وتشكل وتؤثر في الأنشطة الاقتصادية في المجتمع).

يعرف نيل سملسر(Nail Smelser)) علم الاجتماع الاقتصادي : بأنه العلم الذي يطبق الأطر المرجعية والنماذج التفسيرية والمتغيرات الخاصة بعلم الاجتماع في دراسة الانشطة والعمليات الاقتصادية مثل الانتاج والتوزيع والاستهلاك والتبادل.

بعبارة اخرى (هو استخدام نظريات علم الاجتماع ومناهج البحث فيه بغرض دراسة الحياة الاقتصادية) هذا هو المفهوم الذي سوف يأخذ به في هذا الكتاب .

:

يمثل علم الاجتماع الاقتصادي مدخلا علميا مناسبا للإجابة على الكثير من تساؤلات الباحثين في الحياة الاقتصادية التي قد تعجز نظريات المدرسة الاقتصادية في تقديم إجابات شافية لها.

أن تفسير أسباب الحياة الاقتصادية ونتائجها يستدعي منهجا تكامليا في البحث والدراسة يوفق بين المدارس الفكرية للعلوم الاجتماعية خاصة مدرستي علم الاجتماع وعلم الاقتصاد بالإضافة إلى تقديم قدراً كبيراً من الشرح العلمي والتفسير المنطقي للفعل الاقتصادي في شكله المنفرد أوالتكاملي يعتبر موضوع علم الاجتماع الاقتصادي.

عوامل اقتصادية + متغيرات سوسيولوجية : العمر والطبقة الاجتماعية عادات وتقاليد وغيرها

المجالات :

الانتاج والاستهلاك وتوزيع الخدمات والبضائع.

أشكال التنظيمات الاقتصادية .

الطبقات الاجتماعية ، مفاهيم العمل والمهنة والحراك الاجتماعي .

المنظمات الاقتصادية. التكتلات الاقتصادية.

المشكلات الاقتصادية. رأس المال الاجتماعي .

الثقافة في السوق، عمل المرأة ، السعادة الوظيفية ، وقضايا أخرى ذات طبيعة اقتصادية.

الفرق بين علم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاقتصاد

المتغير	علم الاجتماع الاقتصادي	علم الاقتصاد
الفاعل	يتأثر بالأفراد المشاركين الآخرين وهو عضو في جماعة ومجتمع	لا يتأثر بأي عنصر أو فرد
الفعل الاقتصادي	أشكال متنوعة للفعل(أفعال عقلانية وغير عقلانية)	كل الافعال الاقتصادية يعتقد انها عقلانية
المحددات والمؤثرات في الفعل	ندرة الموارد، البناء الاجتماعي	ندرة الموارد ، التقنية ، الرغبة الفردية
علاقة الاقتصاد بالمجتمع	الاقتصاد يمثل جزءاً متداخلاً في النسيج الاجتماعي، المجتمع هو المرجع دائما	السوق والاقتصاد هما المرجع الاساسي

أهداف ومناهج التحليل المستخدمة	وصفية تحليلية ، مقارنة تاريخية، البيانات المستخدمة من إنتاج فردي	تحليلية توقعية، أساليب رياضية ، بيانات رسمية
الموروث الثقافي العلمي	ماركس، فيبر، دوركايم، بارسونز، سملسر	سميث، ريكاردو، ميل، كينز ، تركيز على النظريات الحديثة

يمثل علم الاجتماع الاقتصادي مدخلا علميا مناسبا للاجابة على الكثير من تساؤلات الباحثين في الحياة الاقتصادية ، يعكس الكم الهائل من المتغيرات التي تحيط بالانشطة والممارسات والظواهر الاقتصادية

يحتاج الى منهج تكاملي في البحث والدراسة يوفق بين المدارس الفكرية للعلوم الاجتماعية خاصة لمدرستي علم الاجتماع وعلم الاقتصاد

اما عن نشأته أن الاهتمامات المبكرة لعلماء الاجتماع الأوائل –بدءا من مؤسسي علم الاجتماع (ابن خلدون وأوجست كونت) كانت تصب في ميدان علم الاجتماع الاقتصادي.

احتوت مقدمة ابن خلدون على الكثير من القضايا الاقتصادية مثل تقسيم العمل والمهن ونظريات القيمة ودور الدولة في السوق.

دعا كونت إلى قيام علم الاجتماع بدراسة الاقتصاد بدلا عن علم الاقتصاد.

كما نصبت اهتمامات كارل ماركس ودوركايم وماكس فيبر

(الأسماء الأبرز في علم الاجتماع الكلاسيكي) على مناقشة العديد من القضايا ذات الصبغة الاقتصادية مثل الرأسمالية والتصنيع والتحضر والتكنولوجيا والتقنية.

روستو ومراحل النمو واتطور

نظرية والت روستو في النمو والتطور الاجتماعي - الاقتصادي؛

• قدم روستو نظرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصفها بالشمول والعمومية والوضوح، واعتبرها نظرية بديلة لنظرية ماركس "التي ذكرناها هنا سابقا" في تطور المجتمعات، وتتضمن النظرية تحديداً لمراحل تطورية خمس يجب أن تمر بها المجتمعات الانسانية في تطورها وهي:-

- المرحلة الأولى :

وهي مرحلة المجتمع التقليدي، التي تتسم بانخفاض مستوى الدخل الفردي، والتمسك بعادات وتقاليد جامدة، من شأنها أن تحول دون تحقيق الحراك الاجتماعي، مع غلبة الطابع الزراعي، والاستسلام للقدرية.

- المرحلة الثانية :

وهي مرحلة الاستعداد أو التهيؤ للانطلاق، وفي هذه المرحلة يهيئ المجتمع نفسه للانطلاق إلى مرحلة أكثر تطوراً، من خلال توافر ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية توقظه من سباته، حيث يشهد المجتمع في هذه المرحلة انتشار التعليم إلى حد ما، والدعوة للثورة على القديم، وانتعاش التجارة، وظهور بعض المشروعات الصناعية والبنوك والمؤسسات، كما تشهد هذه المرحلة تغيراً في النظرة الاجتماعية إلى الاتجاهات القديمة والأنماط المألوفة مثل، كثرة الإنجاب وكبر حجم الأسرة، وكذلك تغير نظرة الناس إلى العمل بعيداً عن الاتكالية و القدرية والسعي الجاد نحو تقدم

مجتمعهم، كما تشهد هذه المرحلة ظهور تيارات جديدة تتولى زمام الأمور، وتنادي بإطلاق الحريات والتخلص من السيطرة الأجنبية.

ـ المرحلة الثالثة :

وهي مرحلة الانطلاق، وفي هذه المرحلة يتم القضاء على المعوقات التي تحول دون التطور والنمو، بحيث يتحقق في نهايتها استقرار البناءات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما تزداد في نطاق هذه المرحلة المدخرات ويتضاعف الاستثمار وتنتعش التجارة والصناعة وتتزايد المشروعات والأنشطة الاقتصادية والصناعية.

ـ المرحلة الرابعة :

وهي مرحلة النضج، وفي هذه المرحلة يؤكد المجتمع قدرته على الحركة خارج نطاق الصناعات المحلية التي دفعته إلى الانطلاق، وتصبح لديه القدرة على الابتكار والتجديد في العلوم والفنون والحرف فتظهر صناعات جديدة، وتتحول الأيدي العاملة إلى أيدي ذات مهارة عالية وتخضع أجهزة الدولة إلى جهاز إداري على مستوى عال من الكفاءة الإدارية.

ـ المرحلة الخامسة :

وهي مرحلة الاستهلاك الوفير، أي مرحلة الانتقال إلى القطاعات المشتغلة بالخدمات والإنتاج، حيث يبدأ إنتاج السلع المعمرة مثل : السيارات، وأجهزة الراديو، والتلفزيون والغسالات الكهربية ... وغيرها، وتتميز هذه المرحلة بارتفاع كبير في متوسط الدخل الفردي، وارتفاع نسبة سكان المناطق الحضرية، وانتشار مشروعات الخدمات والرعاية الاجتماعية، كما يتركز الاهتمام في هذه المرحلة على توفير اعتمادات كبيرة للتضامن الاجتماعي والرفاهية الاجتماعية.

• وهكذا يتضح أن "روستو" قد نظر إلى تطور المجتمعات من وجهة النظر الاقتصادية مع تسليمه بما يحدثه التغيير الاقتصادي من آثار اجتماعية وسياسية وثقافية، وبهذا تتشابه نظرية "روستو" مع نظرية "ماركس" في تركيزها على الأساس الاقتتصادي في المجتمع وأثره في عمليات التطور والنمو، كما نجد أن "روستو" قد ربط التنمية الاقتصادية بأمور متعددة منها ظهور البنوك والمؤسسات، وزيادة حجم المدخرات والاستثمارات، وازدهار الصناعة والتجارة، وانتشار التعليم وغير ذلك من الأمور التي تعتبر في جملتها شرطاً ضرورياً في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وباعتبارها ميكانيزمات أساسية لدفع عجلة التنمية إلى مستويات أفضل.

• بالرغم من جاذبية هذه النظرية الا انها تعرضت لانتقادات كثيرة اهمها ان هذه المراحل التي حددها روستو تحديداً تعسفياً، لم تؤيدها الشواهد الواقعية، فضلا عن انها تدفع الدول النامية للخضوع للهيمنة الخارجية والتبعية للدول الراسمالية الاستعمارية، منكرا قدرة هذه البلدان علي تحقيق التنمية بقوة الدفع الذاتية لهذه الدول بما لديها من إمكانات مادية وبشرية واستثمارها الاستثمار الأمثل بعيداً عن كل ألوان التبعية والهيمنة الخارجية.

كلية : الاداب

القسم او الفرع : علم الاجتماع

المرحلة : الثانية

استاذ المادة : م. محمد صالح جسام

اسم المادة باللغة العربية : علم الاجتماع الاقتصادي

اسم المادة باللغة الانكليزية : Economical Sociology

عنوان المحاضرة الرابعة باللغة العربية : كارل ماركس وتطور المجتمعات

عنوان المحاضرة الرابعة باللغة الانكليزية : Karl Marx and the Evolution of Societies

محتوى المحاضرة الرابعة :

كارل ماركس

مراحل تطور المجتمعات عند ماركس

كارل ماركس

• تبدو نظرة "ماركس" في التنمية من خلال توضيحه لمكونات الهيكل البنائي العام للمجتمع، والتي تتمثل في "البناء التحتي" وهو الأساس الاقتصادي، و"البناء الفوقي" او الأيديولوجي.

- فالبناء التحتي او الأساسي يتكون عنده من "قوى الإنتاج" التي تشمل [الات وادوات العمل + الانسان العامل] و"علاقات الإنتاج" هي التي يقيمها الأفراد من خلال تنظيم أنفسهم، وأن العلاقات بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج علاقة وطيدة، بحيث أن التناقض بينهما قد يؤدي إلى انهيار البناء الاقتصادي القائم، ويعرض المجتمع لأزمات وحالات من الصراع.

- أما البناء الفوقي والذي يعتبر نتيجة للأساس والبناء الاقتصادي، فإنه يتكون من النظم السياسية والقانونية والدينية والتشريعية والفلسفية والأخلاقية وغيرها من نظم ومؤسسات المجتمع.

- وهكذا يوضح "ماركس" أن فهمنا للعلاقات الاجتماعية إنما يتم من خلال ردها إلى علاقات الإنتاج، وربط هذه العلاقات بقوى الإنتاج.

- وفي ضوء فهمه للتكوين الاقتصادي – الاجتماعي، وللدور الذي تلعبه قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في المجتمع الإنساني، قدم ماركس تصوره للمراحل التي تمر بها المجتمعات خلال تطورها؛

- أولاً : المشاعية البدائية :

وهي المرحلة التي تشيع فيها الملكية الجماعية أو القبلية، وتمثل مرحلة متخلفة من الإنتاج، فالناس يعيشون فيها على الصيد والرعي، ثم الزراعة التي بدأت في المرحلة المتقدمة منها، وتقسيم العمل فيها في شكله البدائي الذي يتسم بالجماعية، والبناء

الاجتماعي ليس إلا امتداداً لبناء العائلة الطبيعي، حيث يسود "النظام الأبوي" فنجد أن الرؤساء في المقدمة، يليهم أعضاء القبيلة، وأخيراً العبيد.

- ثانياً : مرحلة العبودية أو الرق :

في هذه المرحلة تبدأ "الملكية الخاصة " في الظهور والتطور، ويبدأ الأغنياء ببسط نفوذهم على الفقراء الذين يحولونهم إلى طبقة من الرقيق الملزمين بفلاحة الأرض، وتصبح وسائل الإنتاج ملكاً لطبقة الأغنياء دون غيرهم.

- ثالثاً : مرحلة الإقطاع :

في هذه المرحلة تصبح وسائل الإنتاج بما فيها الأرض ملكاً لفئة الإقطاعيين، أما الأقنان او الرقيق فيعملون في الأرض مقابل أجر يدفعه لهم الإقطاعيين، وقد ظهرت في هذه المرحلة فئة من البرولتياريا وهي "بروليتاريا الرق" التي استعبدها الإقطاعيون مما أدى إلى هرب عبيد الأرض من أراضي الإقطاع إلى مصانع البرجوازية.

- رابعاً : المرحلة الرأسمالية :

في هذه المرحلة تحل البرجوازية محل الإقطاع، وتظهر في المجتمع طبقتان هما، "الطبقة البرجوازية" او الراسمالية وهي المالكة لوسائل الإنتاج الأساسية في المجتمع، و"طبقة البروليتارية" وهي الطبقة العاملة والتي لا تملك شيئاً من وسائل الإنتاج والتي تجد نفسها مضطرة لتأجير نفسها للطبقة الرأسمالية التي تتحلل من كل القيود المفروضة عليها سواء إقطاعية، أو دينية، أو تقليدية، وتسعي لتحقيق اكبر قدر من الأرباح وتراكم الثروة، وهو الامر الذي يدفع بتطور قوى الإنتاج إلى مستويات خيالية، فضلا عن ازدياد تقسيم العمل في المجتمع، مما يدفع الطبقة العاملة الي تكوين اتحادات، تقوم بالدفاع عن حقوقهم والمحافظة على مصالحهم، وحمايتهم من مخاطر الأزمات الاقتصادية، مما يؤدي في النهاية إلى تبني الطبقة العاملة لآراء سياسية تعمل

على تطويرها، ويدرك قادتها أن التحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية وقيام الاقتصاد المخطط هو الحل للمشكلات التي تواجههم من استغلال وقهر.. وهنا يأخذ الصراع الطبقي طابعاً سياسياً، وازاء التناقضات في النظام الراسمالي وطابعه الاقصائي تتذمر الطبقة العاملة، مما يؤدي في النهاية إلى انفجار ثورة شاملة تنهزم على أثرها البرجوازية الرأسمالية، وتنتصر فيها الطبقة البروليتارية، وتتحول القوة من الطبقة الرأسمالية إلى الطبقة العاملة، وتنتزع وسائل الإنتاج من أصحابها الرأسماليين وتقوم مرحلة جديدة من الانتاج هي الاشتراكية.

ـ خامساً : المرحلة الاشتراكية :

في هذه المرحلة تصبح وسائل الإنتاج ملكاً للمجتمع ممثلاً في الدولة، ويصبح المجتمع في ظل الاشتراكية مجتمعاً خالياً من الطبقات، والاشتراكية هي ذلك النسق الذي يهدف من خلال تمهيده السبيل للتحول الاشتراكي، وعن طريق تسخير الموارد الاقتصادية التي ورثتها عن الرأسمالية، إلى تحقيق دفعة تكنولوجية قوية، وخلق نظم تعاونية في مجال الاقتصاد الاشتراكي، ويعمل الاقتصاد الاشتراكي على أساس مبدأ "لكل حسب عمله" باعتباره الطريق الوحيد الذي تتحول فيه الطبيعة الإنسانية الرأسمالية إلى طبيعة اشتراكية، يمكنها أن تكرس جهودها من أجل التنمية الاقتصادية.

ـ سادساً : المرحلة الشيوعية :

وهي المرحلة المتقدمة من الاشتراكية، وتقوم بأداء وظائفها حسب المبدأ التالي : "من كل حسب قدراته، ولكل حسب احتياجاته " وطالما أن حاجات الناس مختلفة، فإن هذه المرحلة تمثل النسق الوحيد للعدالة والمساواة الحقيقة، ففي نطاق المجتمع الشيوعي تتلاشى الفوارق بين العمل العقلي والعمل البدني من حيث المركز والمكانة ،كما هو الحال في أنهاء التمييز بين الحياة الريفية والحياة الحضرية، وهذا يعني أنه مهما وجدت مشكلات إنسانية في نطاق المجتمع الشيوعي، فلا يمكن أن تكون ناتجة

عن الفوارق الطبقية، وبهذا ينتهي الصراع بين الطبقات، وتنهض الحضارة، ويظهر التعاون، وتتجلى الطبيعة الإنسانية بأسمى معانيها.

كلية : الاداب

القسم او الفرع : علم الاجتماع

المرحلة : الثانية

استاذ المادة : م. محمد صالح جسام

اسم المادة بالغة العربية : علم الاجتماع الاقتصادي

اسم المادة بالغة الانكليزية : Economical Sociology

عنوان المحاضرة الخامسة باللغة العربية : تقسيم العمل والتضامن عند اميل دوركهايم

عنوان المحاضرة الخامسة باللغة الانكليزية : The division of labor and solidarity in Emile Durkheim

محتوى المحاضرة الخامسة :

اميل دوركهايم

تفسيم العمل

انواع التضامن

إميل دوركايم :

عاش إميل دوركايم في الفترة ما بين 1858 – 1917م. وهو يعد من أوائل الفرنسيين في علم الاجتماع الذين ساروا في طريق العمل الأكاديمي، أثر تطلعه هذا في نشطه وأفكاره، فقدر له أن يواجه ظروفا مرتبطة بالعمل الجامعي عكس سابقيه، ابن خلدون وأوجست كونت، وماركس، الذين كانوا رجال فكر، ورجال حياة عامة. ولد دروكايم في إبينال باللورين، المقاطعة الفرنسية الشرقية. وأتى ميلاده لأب من الحاخامات اليهود، الذي أراد لابنه أن يسير على نهج الأسرة، بأن يصبح رجل دين. وقد أراد الابن لنفسه هذا أيضا، ومن ثم درس العبرية وقرأ كتاب العهد القديم، والتلمود الذي يحوي تعاليم الأحبار الربانيين الموسويين. وفي الوقت نفسه درس العلوم العلمانية وسار في التعليم الحكومي. وبعد محاولتين فاشلتين تم قبوله بالمدرسة العليا سنة 1879م. وفيها التقى بعدد من الرجال الذين تركوا آثارا واضحة على الحياة الفكرية في فرنسا، من أمثال هنري برجسون الفيلسوف الشهير، وبيير جانيت الباحث في علم النفس، وكان من أكثر أساتذة المدرسة تأثيرا فيه فوستل دي كولانج مؤلف كتاب (المدينة القديمة) والذي أصبح بعد ذلك مديرا للمدرسة.

وبعد تخرجه من هذه المدرسة سنة 1882م اشتغل دوركايم بالتدريس في المدارس الثانوية حتى سنة 1887م، ثم أتيح له أن يذهب إلى ألمانيا في إجازة علمية، وهناك تعرف على فكر (فاجنر) و(شمولر) و(فونت) وتأثر بهم وانعكس هذا على موقفه الفلسفي، سواء من الفكر أو من الواقع، هذا بالطبع بجانب تأثره البالغ بفلاسفة عصر التنوير من أمثال (جان جاك روسو) ومرنتسكيو، كما تأثر بالطبع بفكر (سان سيمون) الذي عده دركايم أستاذه في علم الاجتماع .

وأما عن أبرز الملامح البنائية للمجتمع الذي عاش فيه، فمع أن فرنسا كانت تنؤ في أوائل ومنتصف القرن التاسع عشر بالثورات، إلا أن المسرح السياسي في تسعينات

هذا القرن عايش هدوءا نسبيا. وأما عن مجتمعه الذي قضى فيه سنوات الطفولة والتنشئة الاجتماعية الأولى، فقد كان مجتمعا يهوديا محافظا ومتضامنا تسوده علاقات مباشرة، ومع أنه انتقل إلى العاصمة (باريس) حيث المجتمع المتباين فلم ينس ارتباطاته الأولى حتى أن يخيل للمرء أن تصوره للمجتمع لم يخرج عن هذين النمطين، مجتمع الطفولة البسيط، ومجتمع العاصمة المعقد، كما اتضح من تصوراته للتضامن الآلي والتضامن العضوي. على أن فهمنا لتصوره لدور علم الاجتماع يقتضي تفحص علاقته بالفكر الاشتراكي. حيث بدأ ... يهتم ومبكرا بهذا الفكر، سواء ما قدمه (سان سيمون) أو (ماركس). ففي الوقت الذي كان يطلع فيه على أنماط هذا الفكر، بدأ يخط التصور الأول لدراسته الشهيرة حول (تقسيم العمل)، وكانت النتيجة أن صاغ أفكارا ونظريات متأثرة حينا بالمقولات الاجتماعية للاشتراكية ومناهضة لها أحيانا أخرى ولكن تصوراته كانت تؤكد التضامن الاجتماعي بدلا من الصراع الاجتماعي.

اهم النظريات التي عالجها دوركايم :

لدى دوركايم إسهامات عديدة في النظريات الاجتماعية والسياسية، ومن خلال قراءتي سوف اقسم إسهاماته النظرية إلى الآتي :

1. تقسيم العمل والتضامن الاجتماعي .

2. قواعد المنهج في علم الاجتماع .

3. الانتحار .

4. التفسير الاجتماعي للدين والأخلاق والمعرفة .

5. تطور المجتمعات وأشكالها .

وسوف أتحدث عن كل قسم على حدة :

- 1تقسيم العمل والتضامن الاجتماعي :

في أول دراسة هامه لدوركايم حدد لنفسه مهمة أساسية تتلخص في التدليل على نمو تقسيم العمل بوصفة يمثل عملية تاريخية ضرورية ويؤدي بالتالي إلى تزايد التضامن الاجتماعي بين الناس .

فهذه(الوظائف) يؤديها الناس وقد انتظموا في ترتيب طبقي محدد تتباين فيه درجات الثروة والقوة والهيبة الاجتماعية وأيضا إن تطور الصناعة وتقسيم العمل الحاصل به لن يؤدي إلى صراع المصالح والتفكك، لذا على الدولة الاستمرار دعم النسق الأخلاقي العام في المجتمع لكي لايحدث خلاف ذلك .

يعتقد دوركايم إن هناك بعض الإصلاحات الاجتماعية الضرورية التي يتعذر بدونها إقامة عدالة حقيقية وإيجاد تضامن اجتماعي قوي .

يرى دور كايم انه لا يتعين فصل الأخلاق عن العلم وإنما يجب إن نحاول إقامة علم أخلاقي مختلف تماما عن تلك الفلسفة الأخلاقية ويرجع السبب الأساسي في ذلك إلى إن القواعد(3) تقسيم العمل الاجتماعي. إميل دوركايم

الأخلاقية إنما ترتبط ارتباطا وثيقا بظروف الحياة الاجتماعية والتي تعتبر نسبية من حيث الزمان والمكان وهكذا يسعى علم الظواهر الأخلاقية إلى تحليل اثر الصور المتغيرة للمجتمع في تغير طابع المعايير الأخلاقية محاولا ملاحظة ووصف وتصنيف هذه المعايير .

يعتقد دور كايم إن تقسيم العمل ظاهرة ليست حديثة النشأة ولكن الجانب الاجتماعي لها أخذ يظهر بوضوح منذ وآخر القرن الثامن عشر .

دوركيم يؤيد وجهة نظر العالم أوجست كونت الذي يقول إن تقسيم العمل ليس مجرد ظاهرة اقتصادية وإنما شرط أساسي للحياة .

انواع التضامن

انتقل دور كايم بعد ذلك الى البحث عما إذا كانت هناك نماذج متعددة للتضامن الاجتماعي ، وانتهى إلى وجود نموذجين أساسيين للتضامن هما التضامن الالى والتضامن العضوي .

فالتضامن الآلي يسود في المجتمعات البدائية أو التقليدية حيث يسود في المجتمع شعور قوي بينما يرتبط التضامن العضوي بالمجتمعات الحديثة التي يزداد فيها تقسيم العمل، فكان المجتمع الذي ينتشر فيه التضامن الالى هو المجتمع الانقسامي، ويتميز هذا المجتمع بسمات اجتماعية خاصة، إذ يغلب على السلوك الإنساني فيه التجانس الاجتماعي، والذي تكون فيه الأفكار والمعتقدات والعادات والآراء ، وطرائق السلوك الفردي ولجماعي، أما من حيث القانون والأخلاق والضبط الاجتماعي فهناك ولاء ملحوظ للضمير الجمعي الذي يعني مجموعة المعتقدات والعواطف العامة بين أعضاء المجتمع

والتي تكون نسقا خاصا ومثل هذا الضمير العام له وجوده الخاص المتميز فهو يدوم عبر الزمن ، ويعمل على توحيد الأجيال ، والضمير الجمعي يعيش بين الأفراد لكنه يتميز بالقوة والاستقلال وبخاصة حينما تزداد رجة التشابه بين الأفراد وهذا من وجهة نظر دوركايم .

ما الذي يؤدي إلى زيادة تقسيم العمل ؟ يجيب دوركايم إن تقسيم العمل يختلف باختلاف حجم المجتمع وكثافة السكان، وشدة التفاعل الاجتماعي، فازدياد عدد السكان هو العامل الأساسي لتقسيم العمل فقد ترتب على ذلك شدة الصراع من اجل البقاء والاستمرار فكثرة العدد تفرض على الناس ضرورة التخصص المهني، مما يقلل من حدة الصراع، ويتيح فرصة أوسع للحصول على وسائل الحياة .

كلية : الاداب

القسم او الفرع : علم الاجتماع

المرحلة : الثانية

استاذ المادة : م. محمد صالح جسام

اسم المادة باللغة العربية : علم الاجتماع الاقتصادي

اسم المادة باللغة الانكليزية : Economical Sociology

عنوان المحاضرة السادة باللغة العربية : الحداثة والبيروقراطية

عنوان المحاضرة السادسة باللغة الانكليزية : Modernity and bureaucracy

محتوى المحاضرة الاولى :

ظاهرة الحداثة

النموذج المثالي للبيرزقراطية

فيبر بتحليل ظاهرة الحداثة

النموذج المثالي للبيروقراطية

وقد اشتهر ماكس ويبر بأنه أحد المفكرين الذين انهمكوا في تحليل ظاهرة الحداثة وكيفية نشوئها وتشكلها وسيطرتها على المجتمعات الصناعية المتقدمة. ولذلك فإن أي مثقف معاصر يريد أن يتحدث عن الحداثة مضطر للعودة إلى ما كتبه ماكس فيبر عنها من تنظيرات وأطروحات. والسؤال الذي كان يطرحه ماكس فيبر هو التالي: لماذا ظهرت الحداثة العلمية والتكنولوجية والبيروقراطية في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية فقط؟ بمعنى آخر: لماذا تطورت العقلانية في هذه المنطقة من العامل أكثر مما حصل في سواها؟ نقول ذلك ونحن نعلم أن الحداثة تعني عقلنة العالم: أي دراسة العالم بشكل علمي، موضوعي، عقلاني لا بشكل غيبي، ميتافيزيقي، خرافي. هنا يكمن الفرق بين مجتمعات الحداثة والمجتمعات التقليدية. فهذه الأخيرة تسيطر عليها الرؤيا القديمة المليئة بالخرافات والمعجزات والأساطير. ثم جاءت الحداثة فتبخرت كل هذه الأساطير والخرافات وبدا العالم على حقيقته المادية والفيزيائية والبيولوجية.

النموذج المثالي للبيروقراطية المثالية

تستند دعائم التصور النظري لفيبر على مسألتي النموذج المثالي ونظرية التنظيم وبالنسبة للنموذج المثالي فلقد أشار إلى أن أفضل طريقة في دراسة المعاني الذاتية

للظواهر الإجتماعية تتمثل في استخدام النموذج المثالي وهو ليس فرضاً بل إنه يوجه الباحثين لوضع الفروض وليس وصفاً للواقع بل يستهدف توفير الوسائل للتعبير عن الواقع والنموذج المثالي من وجهة نظر فيبر عبارة عن بناء عقلي من المفاهيم المجردة والذي لا يوجد له نظير في الواقع التجريبي. هذا النمط المثالي لأي ظاهرة إجتماعية يكون مصمماً ليساعد في فهم الواقع التجريبي لتلك الظاهرة أو عدة ظواهر وهكذا يمكن استخدام النمط المثالي كأداة من أجل المقارنة بين ظاهرتين أو أكثر أو لقياس مدى تقارب الظاهرة المعطاة من النمط المثالي، فالنموذج أو النمط المثالي عبارة عن " المجموع الكلي للمفاهيم التي ينشأها أو يبينها المتخصص في العلوم الإنسانية بصورة نقية وبعيدة عن أي تحيز لتحقيق أهداف البحث. وعلى نحو ما يقول (تيماشيف، 1972) إن النموذج المثالي ليس فرضاً، إنه أداة أو وسيلة لتحليل الأحداث التاريخية الملموسة والمواقف، وهذا التحليل يتطلب بدوره أن تكون المفاهيم محددة بدقة وواضحة إلى أبعد الحدود لكي تستطيع مواجهة النماذج المثالية، فالنموذج المثالي إذن مفهوم محدود نقارن به المواقف الواقعية في الحياة والأفعال التي ندرسها ويذهب فيبر إلى أن دراسة الواقع الملموس على هذا النحو تمكننا من الحصول على علاقات سببية بين عناصر النموذج المثالي. وتواجه النماذج المثالية لفيبر بعض الصعوبات فمثلاً بالنسبة لتصنيف فيبر الرباعي للفعل الإجتماعي وحيث تستند كل فئة من فئات الأفعال الأربعة إلى شكل معين من التوجيه السلوكي فهناك فئتان من الأفعال تتميزان بالعقلية إحداهما تستخدم الوسائل الملائمة لتحقيق الأهداف العقلية المختارة، والثانية تستعين بوسائل مشابهة لإشباع قيم مطلقة وأهداف أخلاقية أما الفئتان الأخرىان من الأفعال فهما فئة الفعل التقليدي وفئة الفعل الوجداني وهو هنا يطرح سؤال هو إذا كان النموذج المثالي يرتكز على أساس الفعل العقلي فكيف يمكن بعد ذلك إقامة نماذج مثالية للأفعال غير العقلية.

ان كثير من الناس يحملون كلمة بيروقراطية عكس معناها حيث أن الناس تربط مفهوم البيروقراطية بمفهوم الروتين وإن كان الأمر في الأساس عكس ذلك تماماً حيث أن البروقراطية إنما تستهدف إلغاء الطابع الشخصي من حيث توزيع الأعمال أو طرق أدائها أو تقييم الأداء. وبمعنى آخر فإن البيروقراطية هي مجموعة النظم واللوائح التي تحدد السلوك التنظيمي كما يجب أن يكون إعتقاداً بأن هذا السلوك يمثل أفضل سلوك يمكن التنظيم من تحقيق أهدافه وإعتقاداً بأن هذه اللوائح هي ضمان لحماية التنظيم من الفساد والتسيب والإنحراف. وبمعنى آخر فإن كلمة بيروقراطية تعني وببساطة البناء الاجتماعي المتسلسل لإدارة التنظيمات الضخمة بطريقة سليمة وبكفاءة وفعالية وبطريقة غير شخصية. وهو يشير إلى التغيرات التي تحدث في المنظمات الرسمية أو الأهلية بطريقة صحيحة لصنع القرارات لتحقيق الكفاءة والفعالية وتحقيق الأهداف. ونظراً للزيادة الكبيرة والتعقيدات في حجم المنظمات فإنها تكون في حاجة إلى تنسيق لتحقيق مزيد من الفاعلية والتي تصل إلى أقصى درجاتها عندما يكون هناك سيطرة تامة للإدارة والأدوار محددة وواضحة وكذا الحقوق والواجبات. ويرى أن العالم القديم قد عرف البيروقراطية ويظهر ذلك بصورة جلية في مصر القديمة وبابل والصين والهند ومع تقدم المجتمعات وإزدياد حاجات البشر ظهرت الحاجة إلى وجود منظمات متخصصة ومع ازدياد التقدم ظهرت المنظمات كبيرة الحجم ومنها ظهر مفهوم البيروقراطية بمعناه العلمي والذي وضعه عالم الإجتماع المشهور ماكس فيبر. فالبيروقراطية ترتبط بالمنظمات كبيرة الحجم وهذا المنظمات تتميز بتعقد المشاكل التنظيمية والإدارية التي تواجهها فمن ناحية نجد أن العمل مقسم إلى أجزاء صغيرة وأن العمل الواحد يقوم به مجموعة من الأفراد ومن ناحية أخرى يضم التنظيم مستويات إدارية متعددة تجعل عملية الإتصال رأسياً وأفقياً في منتهى الصعوبة. ومن ناحية ثالثة فإن العلاقة بين الرئيس والمرؤوسين لا تصبح علاقة شخصية ومباشرة بحيث تصعب عملية تقييم كفاءة المرؤوسين. وفي ظل هذا المناخ التنظيمي المعقد يصبح من الضروري وجود لوائح ونظم وقواعد تحكم عملية تحديد الخطوط الفاصلة بين مختلف التخصصات ضماناً لعدم حدوث التضارب والإحتكاك بين الوحدات التنظيمية

ويصبح من الضروري أيضاً وجود مسالك محددة للإتصال الرسمي تحددها الإدارة العليا وبهذه الوسيلة تتجرد الوظائف من شتى المؤشرات الشخصية التي قد تؤثر في أداء شاغلها لها. والبيروقراطية طبقاً للمعنى السابق ضرورة حيوية لجميع المنظمات كبيرة الحجم وإذا أمكن تحويل المثالية إلى واقع فإنه تصبح أفضل شكل تنظيمي ممكن ولكن الذي يحدث عادة هو التمادي في تطبيق اللوائح والتماسك الحرفي بها.ومع طول تعدد العاملين في هذا المناخ ومع صعوبة تعديل اللوائح بما يتمشى مع التغيرات والمؤشرات التي سيتعرض لها التنظيم يزحف مرض الجمود إلى السلوك التنظيمي وتصبح المبادرات الشخصية شيئاً نادراً أو مخالفاً للتعليمات واللوائح. ومن ثم تبدأ الآثار السلبية للبيروقراطية في الظهور. ولو حاولنا تتبع النظريات الكبرى للبيروقراطية لوجدنا أن مفهوم البيروقراطية لم يكن يشغل مكاناً بارزاً في فكر ماركس. وإن كان هذا لا ينكر أن ماركس قد درس مفهوم البيروقراطية واستخدمه في نطاق محدد تمثل في دراسة لجهاز الدولة وإدارتها كما طور أفكاره عنها حينما كان بصدد نقد فلسفة هيجل في الدولة فالجهاز الإداري في رأي هيجل يحقق الصلة الدائمة بين الدولة والمجتمع حيث يعتبر التنظيم البيروقراطي هو القنطرة التي تربط بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة ويعتبر موقف ماركس من البيروقراطية وثيق الصلة بمعالجته لفكرة الإغتراب ذلك المفهوم الذي يشير إلى كافة الظروف والأوضاع التي تجعل البشر يبتعدون عن حياة البساطة الأولية بحيث ينفصل الإنسان عن بيئته الطبيعية التي تعد جزءاً منها وتنطبق فكرة الإغتراب تماماً على البيروقراطية من وجهة نظر ماركس حيث حققت البيروقراطية كياناً مستقلاً بعيداً عن سيطرة الإنسان ومحاولة فرض سيادتها عليه. حيث يؤكد ماركس أن البيروقراطية كتنظيم تحطم كفاءة الفرد وتعوق قدرته على المبادأة والإبداع والتخيل وتحمل المسؤولية فماركس إعتبر البيروقراطية أداة الطبقة الرأسمالية لتدعيم مصالحها ولذلك فإن قيام ثورة البروليتاريا وظهور المجتمع اللاطبقي سوف يحكم جهاز الدولة البيروقراطية. ويعتبر موقف لينين من البيروقراطية مشابهاً لموقف ماركس حيث إعتقد أن البيروقراطية ستشهد إنهياراً تدريجياً عندما تتأسس ديكتاتورية البروليتاريا لأن الصراع ضد البيروقراطية سيكون

من المهام الرئيسية للثورة. وتعتبر إسهامات ماكس فيبر في هذا المجال كبيرة حيث أنه استطاع أن يصوغ نظرية محددة للبيروقراطية تعتبر من النظريات الكبرى حيث كان فيبر مهتماً في دراسته للبيروقراطية بتحليل التغير الذي طرأ على التنظيم الإجتماعي في المجتمع الحديث فضلاً عن توضيح الخصائص أو المقومات النموذجية للتنظيمات الرسمية التي أصبحت تمثل أكثر أشكال التنظيم شيوعاً في هذا المجتمع ولذا فإنه كتاباته تعتبر قاعدة لنوعين من الدراسات هي الدراسات التاريخية التي تتبع التحول الواضح نحو البيروقراطية والبحوث الإمبيريقية التي تناولت أبعاد التنظيمات وخصائصها البنائية. وترتكز تحليلات فيبر للبيروقراطية على تصوره لطبيعة علاقات القوة في المجتمع كما إهتم بنموذج لعلاقة القوة وهو ما أطلق عليه مصطلح السلطة وهو علاقة القوة بين الحاكم والأفراد حيث أن ممارسة السلطة على أعداد من الأفراد تقتضي وجود هيئة إدارية قادرة على تنفيذ الأوامر وتحقيق الصلة الدائمة بين الرؤساء والمرؤوسين وهكذا حاول فيبر أن يضح نماذج السلطة وفقاً لمعيارين هما : الإعتقاد في شرعية السلطة ووجود الجهاز الإداري الملائم. ولقد ميز فيبر بين ثلاثة نماذج مثالية للسلطة تعتمد على تصورات مختلفة للشرعية هي : 1- السلطة الملهمة 2- السلطة التقليدية 3- السلطة القانونية كما إهتم فيبر باستخدام مصطلح " التحول نحو البيروقراطية " استخداماً واسعاً حيث أن هذا التحول مرتبط بظهور أنماط للسلوك والتفكير تشيع في كافة مجالات الحياة الإجتماعية نتيجة انتشار النزعة العقلية، تلك التي تشير إلى الإحاطة النظرية بأبعاد الواقع من خلال مفاهيم محددة ومجردة والتوجيه المنظم نحو تحقيق هدف أو غاية معينة بعد دراسة كافة الوسائل الممكنة والمفاضلة بينها. ومن نتائج هذا التصور للعقلانية ازدهار العلم وإزدياد الاعتماد عليه كنسق فكري يوجه السلوك والعمل بدلاً من الاعتماد على التفسيرات والقيم والأفكار الغيبية والميتافيزيقية. فالفكرة المحورية وراء تحليله التاريخي تتمثل في الصراع بين الإلهام الذي يشير إلى ابتكار أو تجديد نتيجة قوى تلقائية تظهر في المجتمع وتتحكم في مساره وبين الروتين أو النظام الدقيق القائم على أسس معروفة وخطة محددة من قبل فليس من شك أن القيادة الملهمة قوة ثورية في العملية التاريخية.

كلية : الاداب

القسم او الفرع : علم الاجتماع

المرحلة : الثانية

استاذ المادة : م. محمد صالح جسام

اسم المادة باللغة العربية : علم الاجتماع الاقتصادي

اسم المادة باللغة الانكليزية : Economical Sociology

عنوان المحاضرة السابعة باللغة العربية : البروتستانتية والرأسمالية

عنوان المحاضرة السابعة باللغة الانكليزية : Protestantism and capitalism

محتوى المحاضرة السابعة :

البروتستانتية والراسمالية

البروتستانتية والرأسمالية :

قدم ماكس فيبر مجموعة من الدراسات يمكن أن تدخل تحت علم الإجتماع الديني لعل من أهمها تلك الدراسة التي حاول فيها أن يناهض الفكر الماركسي في أساسه وجوهره والتي تقع تحت عنوان الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، ثم قام فيبر بعد ذلك بدراسات مقارنة تناولت الأديان الكبرى والعلاقة بين الظروف الإجتماعية والاقتصادية من جهة والإتجاهات الدينية من جهة أخرى. وعن الدور الذي الذي يلعبه الدين من خلال دراسات فيبر فإن ريمون آرون يقول " إن نقطة الإنطلاق في دراسات فيبر عن علم الإجتماع الديني هما فيب اعتقاده بأن فهم أي إتجاه يحتاج من الباحث إلى إدراك تصور الفاعل للوجود بأكمله" إذ في ضوء هذا الإعتقاد حدد فيبر التساؤل الآتي لكي يجيب عليه دراساته. إلى أي مدى تؤثر التصورات الدينية عن العالم والوجود في السلوك الاقتصادي لكافة المجتمعات :

ويقول (Aron, 1970) إن ماكس فيبر في دراسته لتأثير الأخلاق البروتستانتينية على الرأسمالية كان يريد أن يؤكد قضيتين هما :

1- أن سلوك الأفراد في مختلف المجتمعات يفهم في إطار تصورهم العام للوجود وتعتبر المعتقدات الدينية وتفسيرها إحدى هذا التصورات للعالم والتي تؤثر في سلوك الأفراد والجماعات بما في ذلك السلوك الاقتصادي.

2- إن التصورات الدينية هي بالفعل إحدى محددات السلوك الاقتصادي ومن ثم فهي تعد من أسباب تغير هذا السلوك. على أن فيبر لم يعالج الجوانب المختلفة للدين

بوصفه ظاهرة إجتماعية بل إكتفى بدراسة الأخلاقيات الاقتصادية للدين ويقصد منها ما يؤكد عليه الدين من قيم اقتصادية. ويرى فيبر أن الرأسمالية الحديثة تمثل في حقيقة الأمر ظاهرة فريدة تنحصر خصائصها الأساسية فيما يلي: المشروع الاقتصادي القائم على التنظيم العقلي والذي تتم إدارته وفقاً لمبادئ علمية والثروات الخاصة والإنتاج من أجل السوق، والإنتاج للجماهير وعن طريقهم والإنتاج من أجل المال والحماس المتزايد والروح المعنوية العالية والكفاءة في العمل تلك التي تتطلب تفرغاً كاملاً من الفرد ليزاول مهنته أو عمله وهذا التفرغ يجعل من العمل المهني هدفاً ومطلباً رئيسياً في حياة الفرد وهذه الأخلاق المهنية تعتبر من السمات الواضحة لروح الرأسمالية الحديثة. بيد أن الرأسمالية تتطلب كذلك وجود أفراد يتميزون بخصائص سيكولوجية معينة وظروف اجتماعية معينة فالتنظيم الرأسمالي لا يتحقق في مجتمع يتسم أفراده بالكسل ويتمسكون بمعتقدات خرافية ويتميزن بعدم الكفاءة كذلك فلابد من توافر مجموعة من الظروف إلى جانب الخصائص السيكولوجية التي ذكرها وهذه الظروف هي رأس مال عقلي وإدارة للعمل وامتلاك كل وسائل الإنتاج وتوفر وسيلة للإنتاج وشيوع قانون عقلي وإزدياد العمل الحر وتسويق لمنتجات العمل. ويذهب فيبر إلى أن بنيامين فرانكلين قد عبر بصدق عن السمات السيكولوجية اللازمة لوجود النظام الرأسمالي مثل أن الأمانة هي أفضل سياسة، والحساب الدقيق ضرورة لأي عمل، السلوك المنظم، المثابرة، الكفاية، الصدق والإخلاص

اخيرا يمكن القول ان أبرز الأعمال وأكثرها تأثيرا في الفكر الاجتماعي كانت كتاب "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" وبحسب المؤرخين، فإن هذا الكتاب كان قراءة لدور القيم الدينية في ظهور قيم وأخلاق العمل في المجتمعات الصناعية الجديدة التي كانت أساس ظهور النظام الرأسمالي. وتأتي أهمية دراسات وأطروحات فيبر من اهتمامه منقطع النظير بفلسفة العلوم الاجتماعية ومناهجها. وفي هذا الخصوص، استطاع العالم تطوير المفاهيم والجوانب التي أصبحت بعد وفاته من ركائز علم الاجتماع الحديث. ومن أهم المصطلحات التي أثرى بها علم الاجتماع وتعتبر جزءا

مهما منه ومرجعا كبيرا للمهتمين بهذا العلم الإنساني هي "العقلانية" و"الكاريزما" و"الفهم" و"أخلاق العمل".

كلية : الاداب

القسم او الفرع : علم الاجتماع

المرحلة : الثانية

استاذ المادة : م. محمد صالح جسام

اسم المادة بالغة العربية : علم الاجتماع الاقتصادي

اسم المادة بالغة الانكليزية : Economical Sociology

عنوان المحاضرة الثامنة باللغة العربية : النظام الرأسمالي

عنوان المحاضرة الثمنة باللغة الانكليزية : capitalist system

محتوى المحاضرة الثامنة :

تعريف الراسمالية

مراحل تطور الرسمالية

تعريف الرأسمالية و كيفية تأسيسها

ا- تعريف الرأسمالية :هي نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها.

ب- كيف تأسست الرأسمالية: إن أوربا كانت محكومة بنظام الإمبراطورية الرومانية التي ورثها النظام الإقطاعي فظهور الطبقة البرجوازية ما بين القرن الرابع عشر والسادس عشر بعد مرحلة الإقطاع أدى إلى ظهور الرأسمالية ولكن بشكل متدرج منذ بداية القرن السادس عشر فظهرت أولا الدعوة إلى الحرية وكذا إنشاء القوميات اللادينية وتقليص ظل البابا الروحي وظهر المذهب الكلاسيكي (ادم سميث 1790/1723) فهي تبحث عن الربح بشتى الطرق والأساليب إلا ما تمنعه الدولة لضرر عام مثل المخدرات وتقوم على تقديس المكية الفردية من خلال استغلال القدرات و زيادة الثروة وحمايتها وعدم الاعتداء عليها ونوفر القوانين لها مع عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الا بالقدر الذي يتطلبه النظام العام إضافة إلى المزاحمة والمنافسة في الأسواق وحرية الأسعار وفق متطلبات العرض والطلب وتبحث عن اعتماد قانون السعر المنخفض في سبيل ترويج البضاعة وبيعها .

النهضة الاقتصادية و تطور النظام الرأسمالي من القرن السادس عشر الى القرن العشرين

مراحل تطور الرأسمالية

المرحلة الأولى :ميلاد الرأسمالية التجارية :كما هو معروف أن التاجر كان العنصر الأساسي في الحياة الاقتصادية بعد أن توطد وجود المدن داخل الدول الأوربية وأصبحت الطبقة البرجوازية تشكل قوة الاجتماعية ولقد مكنت بعض المعطيات الأساسية من رسم الواقع الأوربي في القرن السادس عشر والسابع عشر . ان بدايات

النظام الرأسمالي اخذت في الظهور في الدول الاوروبية وذلك بتحويل اقتصاديات هذه الدول من النظام الاقطاعي (نظام الضيعة المغلقة) الى الاقتصاد الرأسمالي القائم على نظام السوق و الملكية الخاصة و الذي يعمل بهدف تحقيق اكبر ربح ممكن ومن خلال الية السعر ونتيجة لعدة عوامل ومؤثرات اسهمت في تحقيق هذا التحول وتضمنت تطورا يرتبط بذلك في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية ، من هذه العوامل :

1. اتساع رقعة العالم:ان الاكتشافات وخاصة اكتشاف الطريق البحري نحو الهند عن طريق منعطف رأس الرجاء الصالح واكتشاف أمريكا اللذين مهدا السبيل نحو تطور تيارات تجارية وانفتاح أسواق ومجالات أمام الشركات التجارية الأوربية أدى هذا إلى دخول مرحلة المبادلات التجارية الواسعة واستولت الدول الأوربية على البلدان الإفريقية والأسيوية والأمريكية فاستعمرت البرتغال عدة مناطق في شواطئ إفريقيا والهند واسبانيا استولت على العالم الجديد وهولندا على جزر جاوا وماليزيا وعملت بريطانيا على الاستيلاء على المستعمرات الفرنسية والبرتغالية في أمريكا والهولندية بآسيا .

2. الثورة النقدية:كانت نتيجة تدفق الذهب الذي اكتشف في أمريكا والمكسيك والبيرو طيلة القرنين السادس عشر والسابع عشر وارتفاعه الكبير في الأسعار واغتناء الطبقة البرجوازية الصاعدة والذي مكن من تمويل عدة مشاريع تجارية وصناعية أدى هذا السيل التضخمي في الوقت الذي كانت للحياة الاقتصادية في العالم العربي شرقه وغربه تتسم بتزايد الانكماش بعد ان نضبت مصادر الذهب الإفريقي وتوقفت مسيرة القوافل التجارية .

3. ميلاد الأمم والدول العصرية: ان التحولات الكبرى التي عرفتها أوربا في القرن السادس عشر أدى أي ميلاد الأمم بالمفهوم العصري من خلال شعورها بوحدتها وكيانها وبالتضامن الذي يجمع سكانها وأقاليمها وظهور الأمة في وقت تدعم فيه

الملكية والسلطة المركزية التي أسكتت تحديات الإقطاعيين المحليين واعتمدت على الطبقة البرجوازية الحديثة العهد بالوجود ومن هنا أصبح الملك يجسد المصلحة العامة وظهرت قوته الاقتصادية في توحيده النقود وبرفع الضرائب وإنشاء المشاريع الفلاحية والصناعية والتجارية وكذا قيامه بالحروب الخارجية والبحث عن أسواق ومستعمرات فميلاد الأمة يعتبر من الناحية الاقتصادية حدثا كبيرا لأنه اخرج الأقاليم من عزلتها وأزال الحدود فادى ذلك إلى اتساع رقعة الأسواق الوطنية و الانفتاح الاجتماعي في حين أن دول العالم العربي لم تعرف هذه الظاهرة الشيء الذي حرمها من التنمية وبقائها خاضعة للبنية القبلية القروية والعصبيات الضيقة.

4. تراكم الأموال في يد التجار الكبار الصيارفة:هذه الظاهرة لم تكن معروفة قبل ذلك إذ كان المنتج يعيش في إطار ضيق وكان السيد الإقطاعي أو المؤسسات الدينية الذي استطاع ان يملك بعض الثروة التي استعملت في بناء القصور والكنائس فلما كثرت الأرباح في يد التجار و اتسع نشاطهم اقبلوا على جمع الأموال واستعمالها في الاستثمارات وإنشاء المشاريع وصناعة السفن وتأسيس الشركات .

5. الثورة الفكرية وتغير الذهنيات:انطلاقا من الثورة الدينية التي دشنها لوثر 1517 ودعمها كلفان والتي تمثلت في التيار المسيحي البروتستانتي اثر كبير على تغير الذهنيات بأوربا وعلى ميلاد الفكر الاقتصادي المعاصر حيث ان التفكير السائد في أوربا استسلاميا لا يسعى عن البحث عن جمع الأرباح بقدر ما يسعى إلى نوع من الاكتفائية لان سعادته الحقيقة لا موضع لها في العالم الدنيوي فجاء التيار البروتستانتي ليعبر هذا التفكير وجعل من الثروة والأرباح علامة الرضا واللطف الإلهي وجعل العمل مقدسا من الناحية الدينية ولقد كانت لرسالة كالفان سنة 1536 التي أقرت حق الإثراء وحللت من الوجهة الدينية معدل الفائدة واستعمال رأس المال وقرضه هذا مكن الاقتصاد من تمويل المشاريع التجارية والصناعية، وتشعب هذا التفكير في البلدان الانجلوسكسونية وساعد على ميلاد "المنظم" الذي هو العنصر الأساسي في نهضة النظام الرأسمالي في القرون المعاصرة .

المرحلة الثانية : تطور الرأسمالية الصناعية كانت انجلترا (1760-1830) مصدر الثورة الصناعية التي اجتاحت عديد من الدول الأوربية و أمريكا واليابان في فترات متفاوتة فانجلترا جمعت كل الخصائص الأساسية التي طبعت هاته الفترة التاريخية التي تعلقت بمعطيات اقتصادية و ديمغرافية واجتماعية وفكرية علما ان عوامل الثورة الصناعية معقدة ومتداخلة لحد ان مؤرخي الحياة الاقتصادية اختلفوا في تحديد الأسباب الأساسية للتغيرات التي طرأت على الواقع الاقتصادي بمناسبة هذه الثورة ومن هنا يمكن تلخيص السمات الأساسية للثورة الصناعية في مايلي :

1. **الاختراعات التقنية :تعتبر الاختراعات التقنية العلمية من الظواهر التي عرفتها بريطانيا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وهذه الاختراعات مكنت من استعمال وسائل تقنية جديدة زادت إنتاجية العمل بدخول الآلة ميدان الإنتاج وتعويض العنصر البشري وهذه الاختراعات تهم كل القطاعات الصناعية و خاصة قطاع النسيج والصلب والطاقة وهنا يمكن ذكر بعض الاختراعات :**
   - **أ- اختراع آلة لف الحرير من طرف لومب سنة 1716.**
   - **ب- اختراع المكوك الطيار من طرف كي سنة 1733.**
   - **ج- اختراع الة الغزل من طرف اركوايت.**
   - **د- اختراع المنسج الآلي من طرف كرنايت سنة 1785 .**

هذه الاختراعات مكنت بريطانيا من تصدير إنتاج هذه الصناعة يكون عنصر تطوير كبير للتجارة الخارجية البريطانية وبالتالي عنصر التقدم الاقتصادي

2. **في ميدان صناعة الحديد والصلب نجد اختراع طريقة صناعة الصلب من الحديد والفحم من قبل إبراهيم داربي سنة 1735 واختراع طريقة لإذابة الحديد من قبل هونتسمان الذي أسس أول معمل للتعدين سنة 1750 .**

3. في ميدان الطاقة فيعتبر اختراع الآلة البخارية من قبل جيمس وات سنة 1764 أهم حدث تقني وقع منذ القرن الثامن عشر وما يزال يمثل الطريقة الأكثر استعمالا في الصناعات ووسائل النقل .

المرحلة الثالثة : الثورة الفكرية: تعتبر الثورة الفكرية التي عرفها العالم الأوربي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر امتداد للإصلاحات الدينية التي تحدثنا عنها وللتحولات التي عرفها القرن السادس عشر لكن الاتجاه الجديد الذي سلكه الفكر في هذه المرحلة الثانية كان اتجاها لائكي واعتبرت الحرية الشخصية مبدأ مقدس حيث اعتقد أندري بيتر في كتابه الأعمار الثلاث للاقتصاد، إن مفهوم الحرية الشخصية الذي هيمن على الفكر الحديث يعتمد على ثلاث أسس :

الأساس الأول :الاعتقاد بقوة العقل البشري و بالمنطق فالإنسان لا يمكن أن يخضع إلا لمعطيات علمية ولقد كان ديكارت الفيلسوف الفرنسي أول من وضع أسس هذا المنهج العقلاني الذي سيطر على المجتمع المتقدم.

الأساس الثاني : هو الاعتقاد الراسخ في طيبوبة الإنسان العفوية من خلال تشبثه بالتفاؤل وعدم الرضوخ للواقع او الانسياق لتخمينات تشاؤمية.

الأساس الثالث:تقديس الفرد واعتباره محور الحياة الاجتماعية وتحريره من كل القيود حيث نجد أن الفلاسفة الفرنسيون روسو وفولتير وتشيسكو من المع رجال الفكر الذين عبروا عن هذه الاديولوجية التي عرفت التطبيق بالعنف في فرنسا بعد اندلاع الثورة سنة 1789 في حين تصاعد شيوعها بطريقة أكثر شمولا واقل حدة في المجتمع البريطاني .

خلال هذه المرحلة تطورت القطاعات التالية بشكل ملحوظ من خلال:

الإصلاح الزراعي :إن دراسة الحقبة التاريخية المتراوحة بين أواخر القرون الثامن عشر وأواخر القرن التاسع عشر نجد أنهم لا يهتمون إلا بوصف معالم الثورة

الصناعية وينسون ان الفلاحة قد عرفت كذلك تغيرات كبرى خاصة في انجلترا كانت سببا في من أسباب قيام صناعة عصرية ولقد مكن الإصلاح الزراعي في كل من انجلترا و في كل البلدان التي عرفت طريق التقدم من إمداد الصناعة بمساعدات كبرى يمكن ان تلخص في :

1. **كان من نتائج الإصلاح الزراعي تكوين قوة شرائية عند الفلاحين وإقبالهم على الاقتصاد النقدي الشيء الذي رفع من المنتجات الفلاحية .**
2. **أدى هذا الإصلاح من رفع الإنتاجية الزراعية وتحرير اليد العاملة التي استقطبتها الصناعة في أول مراحل نموها .**
3. **ساعد ارتفاع مداخيل الفلاحين توجيههم للثروات التي جمعوها إلى استثمارات صناعية الشيء الذي جعل الفلاحة تلعب دورا بجانب التجارة دور ممول للصناعة.**

فالدول التي دشنت انطلاقتها الاقتصادية في أواخر القرن التاسع عشر مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا و اليابان نفس التغيرات التي حدثت في الزراعة البريطانية هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الفلاحة كانت وستبقى دوما مصدرا من مصادر التنمية الصناعية .

كلية : الاداب

القسم او الفرع : علم الاجتماع

المرحلة : الثانية

استاذ المادة : م. محمد صالح جسام

اسم المادة باللغة العربية : علم الاجتماع الاقتصادي

اسم المادة باللغة الانكليزية : Economical Sociology

عنوان المحاضرة التاسعة باللغة العربية : الاثار الاجتماعية للخصخصة

عنوان المحاضرة التاسعة باللغة الانكليزية : The social effects of privatization

محتوى المحاضرة التاسعة :

تعريف الخصخصة

مميزات الخصخصة

الاثار الاجتماعية للخصخصة

الخصخصة ةاثارها الاجتماعية :

تعريف الخصخصة

أن التخصيصية اتجاه شائع نحو تبني اقتصادات السوق للاستفادة من مزايا السوق الذي يعمل على تحريك القوة الكامنة في القطاع الخاص في الإبداع والتطوير بسبب الاهتمام بتطبيق طرق الإدارة الحديثة واهتمامها بجانب الفرد المنظم، ودعم سياسات وآلية السوق وتفعيلها بخلق بيئة تنافسية اكبر بالنتيجة مؤداها تعمل على تحسين الإنتاج كما ونوعا

وبعضهم يصور التخصيصية عملية لإعادة ترتيب الأوراق الاقتصادية عبر توسيع الملكية وإلغاء احتكار الدولة وإخضاع عملية صنع القرارات الاقتصادية لمعايير سليمة ترتبط بالتكلفة واقتصاديات التشغيل، فعملية تحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص يزيح عن كاهل الحكومة عبء خسائرها مما يسمح لها بتركيز جهودها ومواردها نحو أهداف اقتصادية محدودة . فالتخصيصية جاءت لتصحح الخلل الذي حصل خلال عقود مضت في الأدوار الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص بعد تعاظم حجم الدولة ومؤسساتها في النشاط الاقتصادي العام على نحوٍ غير منتج أساسا مع تفاقم الضغوط التضخمية وما صاحبه من تردٍ في الأوضاع الاقتصادية في معظم دول العالم ولاسيما الدول النامية .

فالتخصيصية إذن هي تغير شكل العلاقة بين الحكومة والإفراد عبر اعتماد مزيد من التحرر من القيود التي تتعلق بالكفاءة في منشات القطاع العام لتتحول إلى حوافز للقطاع الخاص .

إلى جانب ما ذكر عن التخصيصية، فهي نزوع عالمي معاصر نحو التركيز على القطاع الخاص، وإبراز دوره جزءا من التصحيح الاقتصادي أو الهيكلي أو ظاهرة عالمية قوية

ليتعدى هذا التحول نطاق الفكر والأنساق الاقتصادية ـ الاجتماعية ليشكل ضغطا سياسيا مكشوفا تمارسهُ الدول المتقدمة الكبرى في تعاملها مع الدول الاشتراكية والنامية التي تعمل على إعادة هيكلة اقتصادها ومجتمعها عبر مؤسساتها المالية الدولية المتمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

بناء على ما تقدم يبدوا أن خيار التخصيصية المطروح الآن في الساحة قد يكون خيارا لا مناص منه من اجل تحسين كفاءة إدارة وتشغيل المؤسسات العامة وإعادة تخصيص الموارد لصالح القطاع الخاص لتكون رافدا للعولمة التي تجتاح العالم منذ وقت ليس بالقصير رافضة بأي شكل من الإشكال، سطوة ونفوذ الدولة وسيطرتها على الأنشطة الاقتصادية لتأخذ المؤسسات المالية الدولية على عاتقها الترويج لهذه السياسة وكأنها العلاج السحري لكل الأورام التي يعانيها الاقتصاد من جراء تدخل الحكومات في الاقتصاد وسير عمله.

ـ مميزات التخصيصية

تتميز التخصيصية بجملة من الخصائص أهمها:

1- التخصيصية يقصد بها تحويل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص (إفرادا محليين، أو أجانب) سواء كأن بيعا كليا أو جزئيا.

2- يراد بالتخصيصية التخلص من مساوئ إدارة القطاع العام للمؤسسات الإنتاجية وتشغيلها على أسس وجدوى اقتصادية عبر بيعها أو حتى تأجيرها للقطاع الخاص من خلال اعتماد آلية السوق أساسا في إدارة النشاط الاقتصادي فالإفراد أكثر قدرة من الدولة في مجال التطوير والإبداع وإدارة النشاط الاقتصادي على أسس المنافسة وتخصيص الموارد تخصيصا امثل ودفع عملية النمو للإمام وحصر اهتمام الدولة في الأنشطة الارتكازية المهمة لانطلاق وتفعيل القطاع الخاص ودعم خطواته.

3- تمثل التخصيصية إلغاء لاحتكار الدولة للمؤسسات العامة والأنشطة الهامة عبر توسيع قاعدة الملكية وزيادة نصيب القطاع الخاص في الناتج القومي ومشاركة الشعب في إدارة دفة الاقتصاد القومي.

4- قبل أن تكون التخصيصية بلسما ودواء فهي بالأساس عدوى دولية للإمراض التي تعانيها الاقتصادات المتقدمة والتي تظهر التناقضات الحادة التي يعيشها النظام الرأسمالي لنقل هذه العدوى من خلال مؤسساتها الدولية إلى اقتصادات الدول النامية عبر وصفات جاهزة ظاهرها الرحمة لأنها توصف لعلاج حالات الاختلال المزمن الذي تعانيه الاقتصادات النامية لكن في الباطن تعمل على زيادة حدة الاختلال بدلا من تخفيضها، إذا ما أخذت كما هي دون مراعاة لظروف البلد الذي يطبقها.

إذن التخصيصية في الأساس ليست هدفا في نفسها وإنما هي وسيلة لرفع كفاءة أداء القطاع العام مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وإيجاد فرص عمل جديدة، والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير في تخفيض الأسعار وتحسين وضعية ميزان المدفوعات وتحسين البيئة المالية للدولة وذلك بإدارة هذه المؤسسات بكفاءة اقتصادية عالية.

وهنا يتبادر إلى الذهن سؤالين متعلقين بهذا الخصوص وهما:

أولا: ما هي العلاقة بين شكل الملكية ومستوى الكفاءة الإنتاجية ؟

ثانيا: هل الكفاءة الإنتاجية ترتبط بكون الملكية عامة أو خاصة، ام أن العبرة في الكفاءة بالإدارة أو الملكية ؟

وللإجابة على هذين السؤالين يمكن القول أن هنالك الكثير من الآراء والنقاشات المختلفة فبعض الاقتصاديين يرى أن شكل الملكية لا أهمية له لكن المهم هو الإدارة وحوافزها وطرقها. وهنالك رأي أخر يرى أن الملكية لها علاقة حيوية وقوية بالكفاءة ( ) ولكن لحد الآن ليس هناك نظرية أو أدلة تجريبية ـ ميدانية تدل على أن نزع الملكية

عنصرٌ محددٌ للكفاءة وأن أداء القطاع العام الضعيف أنما يرجع لأسباب لا تتعلق بشكل الملكية وإنما بطبيعة السوق ونوعية الإدارة، والظروف المحيطة بالاقتصاد كله. ومما يؤكد هذا الاستنتاج هو البيانات المتوافرة عن دول الاسكوا فنشاط القطاع الخاص لم يكن أفضل من القطاع العام ففي دراسة أعدها البنك الدولي عن الكفاءة المقارنة للشركات الصناعية المصرية في كلا القطاعين أظهرت أن (طبيعة البيانات والتقلب في النتائج لا تمكن من التوصل إلى اعمامات واسعة فيما يتعلق بالكفاءة المقارنة للقطاعين العام والخاص) وانتهت في خلاصتها إلى أن: اختيار المنتجات ومستويات الطاقة الإنتاجية المستخدمة والكفاءة الإدارية ذات تأثير أكثر أهمية على الكفاءة الاقتصادية من ملكية المنشاة بحد ذاتها) .

مبررات للتخصيصية

تشير التخصيصية بصورة عامة إلى دلالات اقتصادية يمكن لنا إجمالها، بإيجاز على النحو الأتي:

(1) تعني التخصيصية تشجيع القطاع الخاص وفسح المجال إمامه للولوج أكثر في الحياة الاقتصادية وزيادة دوره فيها، ويتم ذلك من خلال بيع وحدات القطاع العام بيعا جزئيا أو كليا، أو من خلال عقود أو أيجار أو منح الامتياز أو بأساليب أخرى سيتم ذكرها لاحقا. ويتم هذا التوسع للقطاع الخاص على حساب انسحاب تدريجي للقطاع العام .

(2) يراد بها (التخصيصية) التخلص من الأنشطة الخاسرة وبيعها للقطاع الخاص أو تلك الأنشطة أو الوحدات الإنتاجية التي تعاني انخفاضا في كفاءتها الإنتاجية والإدارية وتحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص وإعادة هيكلة المؤسسات العامة وتسيير عملها على وفق أسس اقتصادية، بيد أن هنالك مؤسسات عامة قد تعاد هيكلتها عبر تخصيص الإدارة دون الملكية وهنا يثار سؤال حول هذه النقطة إلا وهو:

كيف نسوّغ التخصيصية للملكية أذا ما أديرت المنشاة من القطاع الخاص ؟ أي بعبارة أخرى ما فائدة تخصيص الملكية في هذه النقطة ؟

والإجابة بسيطة تكمن أن التخصيصية تبقى ذات أهمية متعاظمة. فوحدات القطاع العام وأن تخصصت إدارتها فأنها لن تفلس أبدا بسبب الدعم وعدم تعرض هذه الوحدات إلى الخروج من السوق إما وحدات القطاع الخاص فأنها لو تعرضت للخسارة فمصيرها الإفلاس والانسحاب وبذلك لن تبقى عائقا أو حجر عثرة في الاقتصاد.

1- تُعد التخصيصية تحولا تدريجيا ولكنه عميق الأهداف في أنحاء العالم حول الدور المفيد للسوق الحرة والقطاع الخاص والاعتماد على قوى السوق محركا للنظام الاقتصادي ونبذ بقايا الاقتصادات الاشتراكية التي تسيطر فيها الدولة على رقعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية المهمة وإعطاء دورا اكبر للإفراد في مسيرة النمو عبر فلسفة الحرية وآلية السوق في توجيه الاقتصاد لمزيد من التحرر وتُعد دول أوربا الشرقية من الدول الاشتراكية المتحولة نحو اقتصاد السوق .

2- تمثل التخصيصية مضادا للتأميم، فالتأميم يعني تحويل الملكية الخاصة إلى ملكية عامة تكون مملوكة من أشخاص أو شركات إلى ملكية الدولة ويُعدُّ التأميم قرار سياسي اقرهُ ميثاق الأمم المتحدة (أن من حق كل دولة أن تمتلك وتدير ثرواتها الاقتصادية)، فالتأميم إذن هو حق شرعي لأي دولة وهو تحقيق ورمز لسيادتها وكلنا نتذكر التأميم الذي جرى في العراق بقرار الأول من حزيران عام 1973 عندما أمم العراق كل شركات النفط الأجنبية التي كانت تسيطر على الثروات الطبيعية المهمة وأهمها النفط إذ كانت شركات النفط العالمية تسيطر على الاستثمار في مجال النفط بكل صوره استثمارا واستخراجا وبيعا مقابل حصة يحصل عليها البلد المضيف لذا كأن قرار التأميم في استعادة ملكية هو حقا مشروعا للدولة، وعلى النقيض تماما قرار التخصيص، بيد أن عملية التأميم تُعد سهلة بالمقارنة بعملية التخصيص، فالأولى

تستطيع الدولة بإصدار قانون معين أو تبني استراتيجية ما تلغي الملكية الخاصة وتؤمم المؤسسات الخاصة .

الآثار والاجتماعية للخصخصة على الطبقات والشرائح الاجتماعية

ولا يقتصر هذا التباين بين الفئات الاجتماعية المختلفة وأنما بات يؤثر في داخل الطبقة الواحدة ، فنجد فئات معنية قد تضررت كثيراً في حين أنتفعت شريحة أخرى من الطبقة ذاتها ... وهناك من الجماعات* التي تغيرت أوضاعها بين يوم وليلة بسرعة فائقة، الامر الذي يصعب تحليل تناسبات القوى الاجتماعية. ثم إن السياسة الاقتصادية الانكماشية وفقاً للتوصيات " الصندوق والبنك الدوليين" المتبعة بعد عام 2003، وأثرها ساهمت على مستوى تدهور الحياة المعاشية للمواطنين وفي هذا الصدد أشير"الى إن نظراً للطابع الانكاشي الذي تنطوي عليه برامج التثبيت والتكيف الهيكلي " حيث أنها تصاغ بدقة من أجل القضاء على فائض الطلب المحلي" فإنه ترتب على الاجراءات والسياسات النقدية والمالية التي أنطوت عليها" خفض الانفاق الجاري والاستثماري ، كبح الاستثمار الخاص المحلي من خلال زيادة سعر الفائدة والسوق الائتمانية وزيادة أسعار الطاقة والمواد الخام..."، ترتب على ذلك حدوث تدهور ملحوظ في معدلات نمو الناتج الاجمالي ، ومعدلات النموالقطاعية ، وخفض معدلات الاستثمار والاستيراد ، وكل ذلك أثر بالضرورة وبشكل عام على مستويات الاستهلاك والتوظيف والدخل لمختلف طبقات وشرائح المجتمع "وإن كانت فئات قليلة أستفادت من تلك الاجراءات.."هذه الوصفات أدت الى كوارث أقتصادية وسياسية ، دفعت شعوب البلدان التي طبقتها الثمن باهضاً وما يجري في العراق حالياً ما هو إلا محاولة لتكرار تجربة الاصلاح الاقتصادي التي جرت في البلدان الاشتراكية سابقاً وتحديداً روسيا .**

ويمكن الاشارة الى إن البحث وفي الفصل الرابع منه قدم تجارب لبلدان مختلفة، أخفقت أقتصادياتها نتيجة لهذه الاجرأءات لقد واجهت مصاعب عديدة للحصول على المعلومات الدقيقة أو المتكاملة سواء منها المستمد من جهات رسمية أو من خلال البحوث لبعض المحللين الاقتصادين ، كما إن البيانات والاحصائيات المنشورة ، وحتى التي قامت بها وزارة التخطيط من خلال الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات عام 2006، جاءت غير دقيقة بالمقارنة مع معلومات صادرة من قبل منظمات دولية مستقلة، إذ بينت تلك إن معدل البطالة التامة تبلغ بحدود 6. 34% ومعدل البطالة الناقصة 8. 37% لكلا الجنسين ، وأنها تبلغ بين الشباب من الفئة العمرية "15 -24" بلغت 3. 30% ، وإن أكثر من 30% يعيشون حالة فقر ، وإن ثلثهم تحت خط الفقر*.

كلية : الاداب

القسم او الفرع : علم الاجتماع

المرحلة : الثانية

استاذ المادة : م. محمد صالح جسام

اسم المادة باللغة العربية : علم الاجتماع الاقتصادي

اسم المادة باللغة الانكليزية : Economical Sociology

عنوان المحاضرة العاشرة باللغة العربية : مشكلة الفقر

عنوان المحاضرة العاشرة باللغة العربية : The problem of poverty

محتوى المحاضرة العاشرة :

تداعيات مشكلة الفقر

- بينت الاحصائيات حسب وزارة التخطيط العراقية إن حوالي 23% من السكان يعيشون تحت خط الفقر وما يثير الانتباه هو التفاوت الملحوظ في مستويات الفقر بين المدينة والريف مرتفعة جداً لدرجة إن نسبة الحرمان هناك بلغت 65% ، أي أنها تعادل ثلاثة أمثال النسبة في المناطق الحضرية.

- أستمرار المعدلات المرتفعة للبطالة على خلفية تعطل القسم الاعظم من الانتاج الصناعي والانشطة الانتاجية الاخرى ، ويبدو تأثير البطالة أكثر وضوحاً على الشرائح الشبابية حيث يراوح معدلها في هؤلاء الاوساط بحوالي 30% ، ويتوقع أن تزداد نسبتها على المدى القصير في حال الانتقال الى الخصخصة . وتؤكد بعض الدراسات أيضاً إن عملية إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي الجارية ستؤدي الى زيادة معدلات الفقر .

- بينت حصيلة الفترة المنصرمة تفاقم التفاوت الاجتماعي وتعمق الفرز الطبقي والاجتماعي ، فقد أسهمت الوقائع أعلاه في تعميق التفاوت الداخلي الذي هو نتيجة منطقية لنوعية علاقات الملكية والسلطة ، حيث يلاحظ وجود فوارق كبيرة في

مستويات الدخل لصالح الفئات التي راكمت الثروة وحصلت على المداخيل العالية عبر أنشطة ريعية لا صلة لها بالانتاج، فضلاً عن الايرادات غير المشروعة المرتبطة بالفساد المالي والاداري ، وتشير الحصيلة الملموسة حالياً لتراكمات آثار هذه السياسات الى إن نمطاً جديداً لتوزيع الدخل قد بدأ بالتبلور ولا يحتاج الى كبير عناء للتدليل عليه. وقد نجم عن ذلك بالتبعية ، تباينات شديدة تمت الان في مستوى معيشة الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة طبقاً للتغير الذي حدث في مداخيلها وأثر على مواقعها الاقتصادية .

- هذه السياسات أثرت سلباً على دخول ومستوى معيشة الطبقات الكادحة والفئات الوسطى ، في حين أدت – في المقابل –الى تحسين واضح في دخول بعض الشرائح والفئات الاخرى . وعلى مدى السنوات الاخيرة ثمة مصالح خاصة قوية ونشأ "قطاع أعمال" بنفوذ متزايد خاصة إن بعضه يرتبط بقوة ببعض " الاوساط البيروقراطية .

- ضعف النظام الحماية الاجتماعية الشديد وأستمرار المعاناة اليومية لشرائح واسعة في المجتمع، وتشتد المعاناة بفعل العجز الفادح في ميدان الخدمات ، لاسيما الكهرباء والماء وفي ميادين الصحة والتعليم وفي توزيع مفردات الحصة التموينية .

ويرى البحث إن السياسات التي أتبعها المحتلون للانتقال الى أقتصاد السوق الحر من حيث رفع الدعم وتفكيك مؤسسات الدولة . شكل خريطة جديدة متدرجة من الحرمان وما لها من تأثير على علاقات القوى الاجتماعية التي يجري تنشيطها بعد 2003 ، وتشير المصادر الاولية ،" رغم شحتها " للشرائح والطبقات الاجتماعية في العراق ،التي رصدت من قبل البحث لبعض الكتابات الاقتصادية من عراقيين وعرب وغيرهم. وفي غمرة التحولات الجارية والتي طرأت على أوضاعهم .

كلية : الاداب

القسم او الفرع : علم الاجتماع

المرحلة : الثانية

استاذ المادة : م. محمد صالح جسام

اسم المادة بالغة العربية : علم الاجتماع الاقتصادي

اسم المادة بالغة الانكليزية : Economical Sociology

عنوان المحاضرة الحادية عشر باللغة العربية : النظام الاشتراكي

عنوان المحاضرة الحادية عشر باللغة الانكليزية : socialist system

محتوى المحاضرة الحادية عشر :

تعريف النظام الاشتراكي

اسس النظام الاشتراكي

عيوب النظام الاشتراكي

النِّظام الاشتراكيُّ هو ذلك النِّظام الَّذي يقوم على الملكيَّة الجماعيَّة لوسائل الإنتاج، وتحكم الدَّولة في إدارة، وتسيير، وممارسة النَّشاط الاقتصاديِّ من خلال التَّخطيط المركزي [1] ، وقد تمَّ تطبيق الفكر الاشتراكيِّ من خلال تبنِّي الثَّورة البلشفيَّة في العام 1917م للاشتراكيَّة الماركسيَّة أو العلميَّة، وإقامة أوَّل دولة اشتراكيَّة ماركسيَّة في جمهوريَّة الاتِّحاد السُّوفييتّي.

وقد ازدهر الفكر الاشتراكيُّ في العديد من دول العالم خاصَّة النَّامية منها، غير أنَّه بدأ يتعرَّض لهزَّاتٍ عنيفة منذ السَّبعينات من القرن الماضي، ولم تنته حقبة الثَّمانينيَّات حتَّى انهار الاتِّحاد السُّوفييتّي على أثر الحرب الَّتي خاضها في أفغانستان لمدَّة زادت عن سبع سنوات، وانهارت معه الاشتراكيَّة العلميَّة، وقد أدَّى ذلك إلى ارتداد الفكر الاشتراكيِّ، وتخلّي غالبية دول العالم عن تبنِّي هذا الفكر

أُسُسُ النِّظَامِ الاشْتِرَاكِيِّ وَعُيُوبُهُ:

•يقوم النِّظام الاشتراكيُّ الماركسيُّ على العديد من الأسس، يمكن تلخيصها فيما يلي[3]:

-1الملكيَّة العامَّة:

وذلك من خلال إشراك جميع أفراد الشَّعب في ملكيَّة وسائل الإنتاج، وتقوم الدَّولة بعد ذلك بإدارة النَّشاط الاقتصاديِّ، فهي الَّتي تقرِّر توزيع الأرض على مجالات الاستخدام المختلفة، وهي الَّتي تحدِّد كمِّيَّة الموارد الموجَّهة لإنتاج السِّلع الإنتاجيَّة والاستهلاكيَّة.

والأفراد يقدِّمون خدماتهم للمجتمع كلٌّ حسب طاقته، وقدرته الإنتاجيَّة، وفي المقابل يتسلَّم كلٌّ منهم أجرًا بقدر ما يحتاج إليه، فالقاعدة الأساسيَّة في توزيع الدَّخل أو النَّاتج: "من كلِّ فرد حسب قدرته، ولكلٍّ حسب حاجته"، وَإِنْ أدَّى واقع التَّجربة إلى تعديلات على هذه القاعدة، من خلال توزيع الدَّخل وفقًا لكمِّيَّة العمل المبذول، والتَّباين في المهارات العمَّاليَّة، مع إشباع الدَّولة للحاجات العامة -للجميع- بصورة مجَّانيَّة كالتَّعليم والصِّحَّة.
واعتمدت الدَّولة على التَّأميم للقضاء على الملكيَّة الخاصَّة، كما ألغت المواريث.

-2عدم الاعتراف بحافز الرِّبح:
إنَّ الهدف من النَّشاط الاقتصاديِّ طبقًا لهذا النِّظام هو إشباع الحاجات العامَّة، أو الجماعة، وليس تحقيق الرِّبح الفاحش، أو السَّعي للحصول عليه[4] ، بل على النَّقيض من ذلك ينظر إليه على أنَّه وسيلة من وسائل الاستغلال تؤدِّي إلى سوء توزيع الدَّخل والثَّروة.

ويحلُّ محل الرِّبح -كحافز للنَّشاط الاقتصاديِّ لزيادة الإنتاج، وتنمية الموارد الاقتصاديَّة في النِّظام الاشتراكيِّ- الشُّعور الوطنيُّ، والقوميُّ، والإحساس بالمسئوليَّة، والمشاركة في بناء الاقتصاد القوميِّ، وإشباع حاجات المجتمع.

-3التَّخطيط المركزيُّ:
وذلك من خلال اعتماد الدَّولة على جهاز التَّخطيط، أو الهيئة، أو اللَّجنة العليا للتَّخطيط لوضع خطَّة قوميَّة شاملة تحدِّد الأهداف القوميَّة المراد تحقيقها، ووسائل تحقيق هذه الأهداف، وإخطار جميع الوحدات الإنتاجيَّة في الدُّول بهذه الخطَّة الَّتي تمثِّل برنامج العمل للوحدات الإنتاجيَّة في المرحلة المقبلة، ممثلًا في فترة الخطَّة المركزيَّة الَّتي عادة ما تكون خمس سنوات.

ويقوم التَّخطيط في النِّظام الاشتراكيِّ على مبدأ مركزيَّة التَّخطيط، ولا مركزيَّة التَّنفيذ، فجهاز التَّخطيط هو الَّذي يضع الخطَّة آخذًا في الاعتبار رأي الوحدات الإنتاجيَّة وظروفها، وله وحدة القرار النِّهائيِّ في وضع تلك الخطَّة، أمَّا التَّنفيذ فيترك للوحدات الإنتاجيَّة وفقًا للخطَّة الموضوعة، وبذلك فإنَّ جهاز التَّخطيط وحده هو الَّذي يجيب على الأسئلة الثَّلاثة: المشكلة الاقتصادية: ماذا، وكيف، ولمن ننتج؟.

•عُيُوبُ النِّظَامِ الاقْتِصَادِيِّ الاشْتِرَاكِيِّ:

جاء النِّظام الاشتراكيُّ كردِّ فعل للنِّظام الرَّأسماليِّ ومظالمه الاجتماعيَّة، فأنكر هذا النِّظام بفلسفته الشُّيوعيَّة وجود الله؛ فجاهر بأنَّه لا إله، والحياة مادَّة.

وقد كشف الواقع عن ترنُّح النِّظام الاشتراكيِّ، ثُمَّ سقوطه صريعًا في أواخر الثَّمانينات من القرن الماضي، بما حمله من المتناقضات، وبما اعتدى به على الفطرة السَّويَّة، مورِّثًا لشعبه الفقر والجوع، ولم يجد بدًّا من نبذ أوهام كارل ماركس[5] ، وضلالاته معتبرها سببًا لتخلُّفه وضياعه.

وعليه؛ فيمكن إيجاز أهمِّ **عيوب النِّظام الاشتراكيِّ** فيما يلي:

-1ضَعْفُ الحَافِزِ لِإِنْجَازِ الأَعْمَالِ المُخْتَلِفَةِ:

فحرمان الأفراد من حقِّ الملكيَّة الخاصَّة أمرٌ يتنافى مع الفطرة والطَّبيعة البشريَّة، ويؤثِّر في الحافز الفرديِّ لإنجاز الأعمال تأثيرًا سيِّئًا، "فحقُّ الملكيَّة الفرديَّة إذا منع؛ فلا مكان للحافز على الإنتاج، أو الحافز على الابتكار والتَّجديد، ولا صوت يعلو على صوت اللَّامبالاة والإهمال، ويصبح النَّاس في النِّهاية شركاء في الفقر والحرمان، وينتكس الشُّعور القوميُّ الَّذي اتَّخذه النِّظام الاشتراكيُّ على غير الحقيقة حافزًا للإنتاج.[6] "

-2انْخِفَاضُ إِنْتَاجِيَّةِ العُمَّال:[7]

فالعامل عندما لا يجد نظامًا فعلًا للحوافز، فكلُّ عامل يتسلَّم أجرًا محدَّدًا بغضِّ النَّظر عن إنتاجيَّته، وفقًا لقاعدة: "مِنْ كُلِّ فَرْدٍ حَسَبَ قُدْرَتِهِ، وَلِكُلِّ حَسَبَ حَاجَتِهِ."

-3قِلَّةُ الكَفَاءَةِ الاقْتِصَادِيَّةِ والإِنْتَاجِيَّةِ فِي تَخْصِيصِ المَوَارِدِ، وَسِيَادَةِ التَّعْقِيدِ وَالبَيْرُوقْرَاطِيَّةِ:

فتركُّزُ السُّلطةِ في يد مجموعة قليلة من صانعي القرار حَالَ دُونَ تَحْقِيقِ الكفاءة الاقتصاديَّة والإنتاجيَّة في تخصيص الموارد، وسيادة التَّعقيد والبيروقراطيَّة.

"فكثيرًا ما نجحت الوحدات الإنتاجيَّة في إنتاج السِّلع المعيَّنة لها بالكمِّيَّات المحدَّدة في الخطَّة، ولكن ليس دائمًا عند مستوى المواصفات، أو الكفاءة، أو الجودة المطلوبة.[8] "

-4عَدَمُ تَحْقِيقِ الكِفَايَةِ وَالعَدْلِ:

لقد عجزت الاشتراكيَّة الماركسيَّة "عن تحقيق الكفاءة الإنتاجيَّة والاقتصاديَّة، والعدالة، والرَّفاهية لشعوبها، بل قهرت حرِّيَّة الأفراد، وأبادت أصولهم بل وأرواحهم، وأصبحت العدالة في التَّوزيع أمرًا يستحيل تواجده، وحلَّ محلَّها الاستغلال.[9] "

إنَّ النِّظام الاشتراكيَّ نظام ثبت فشله على الأقلِّ على المستوى الإنساني، فقد تحوَّل إلى وحش مفترس فَتَكَ بشعبه اقتصاديًّا، واجتماعيًّا، وسياسيًّا، فبعد إنكاره للإله وللرِّسالات السَّماويَّة، فشت فيه الدِّكتاتوريَّة، وتفشَّى الاستبداد السِّياسيُّ، الَّذي أصبح جلُّ همِّه القضاء على الكرامة، والمشاركة الفعَّالة، والتَّجاوب الإيجابيِّ لجماهير النَّاس، ولم يبق في نفوس النَّاس سوى الكره، والحقد، وعدم المبالاة.